نزع الخافض
بين الدلالة النحوية والتعبير القرآني

د. طه شدّاد حمد رمضان الهيتي
كلية الآداب - قسم اللغة العربية
جامعة الأنبار

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث :

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ التأمل والتدبر في كتاب الله تعالى لهما المُنفِذانِ إلى فهم النصوص القرآنية وكشف النقاب عنها؛ ليصل بذلك إلى حقيقة فهم الإعجاز القرآني من وجهات عدة، ومنها الوجهة النحوية التعبيرية.

وَتُوقِفُ المتأمل لمسات بيانية تزيد الباحث يقيناً وإعجاباً عند كشفها على وفق ما أنعم الله عليه من نعم، وعلى ما نهله من علماء الأمة، قديمهم وحديثهم، من علم فيّاض الذي أغدق المكتبة الإسلامية بوافر العلم وحسن الاختيار.

وقد استوقفتني نصوص قرآنية نسمعها من القرّاء، أو نقرأها بتيسير العزيز المنان ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾[القمر:١٧]. ومنها قوله تعالى ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾[الأعراف:١٥٥]، فعند توجيه «قومه» نحوياً، نجد أن النحويين يقولون: قومه: منصوب على إسقاط الجار، أو على نزع الخافض، وتقدير الكلام: واختار موسى لقومه. وكذلك قوله تعالى ﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ﴾[يوسف:٢١٥]، والتقدير: واستبقا إلى الباب، وغيرهما من النصوص القرآنية التي يحفل بها كتاب الله تعالى الذي:

وشمائل شهد العدو بفضلها *** والفضل ما شهدت به الأعداء[١]

فقلت: لابد –والله أعلم– أن يكون لإسقاط الجار من هذه النصوص علة بيانية تعبيرية تزيد النص إعجازاً على إعجازه، ولاسيما وإنّنا مع كلام الله الخالد المعجز.

فعقدت النية وقمت –بعد توفيق الله تعالى– بجرد عام لكتاب الله تعالى؛ للكشف عن مواضع نزع الخافض في القرآن الكريم، وقد تم ذلك بحمده تعالى، مستعينا بكتب التفسير واللغة وعلوم القرآن وغيرها.

والجدير بالذكر، أنني وجدت أن هناك دراسات لنزع الخافض، سواء أكانت على المستوى النحوي أم على المستوى البلاغي، وللأمانة العلمية أوجزها بما يأتي:

١. نزع الخافض، دراسة في عوامل النصب في التراث النحوي[٢].
٢. نزع الخافض في الدرس النحوي[٣].
٣. نزع الخافض عامل نحوي مطرد للنصب[٤].
٤. من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم[٥].
٥. المنصوب على نزع الخافض[٦].

وبما أن الدرس التعبيري في القرآن الكريم ليس له حد فيحد، ولا تنقضي عجائبه، فيه الإعجاز والإيجاز، وكل أمر حسن لا يحد بمقال، ولا يعبر عنه بكلام، ارتأيت –بعد فضل الله تعالى وتوفيقه– وسم بحثنا بـ[نزع الخافض بين الدلالة النحوية والتعبير القرآني].

ومن أهم الأسباب التي قادتني إلى اختيار هذا الموضوع ما يأتي:

١. ارتباط الموضوع الوثيق بالقرآن الكريم.
٢. قد تكون الدلالة النحوية قد أغدق القول فيها علماء النحو والدارسون، بيد أن الجانب التعبيري يبقى مفتوحاً تجاه المتأمل والمتدبر في آي الذكر الحكيم.
٣. كثرة الشواهد القرآنية فيما يتعلق بنزع الخافض التي بدورها تبقي الذهن مشغولاً بسبب الحذف ومعرفة علته.

٤. إن القرآن الكريم لا تنقضي عجائبه، وفيه من الأسرار والدرر ما يفوق حد الكلام والوصف والتعبير.

وقد شمل البحث مقدمة بيّنت فيها ملخصاً للبحث، ثم شرعت في الدخول إلى بيان الجانب النحوي، بحسب ما تناثر ذلك في كتب اللغة والنحو والتفسير وغيرها، فبدأت بنزع الخافض لغةً واصطلاحاً، ثم بينت نشأة هذا المصطلح، إذ ذكرت الاختلاف اللفظي في ورود المصطلح، بعد ذلك كان هناك مقال مهدت فيه الحذف بين الجمال وعكسه، وبعد هذا أوجزت أهم متطلبات نزع الخافض عبر ما وجدت أكثره في كتب العلماء، ومنها: الاتساع والخفة والإيجاز وغيرها.

ثم شرعت في توطئة بينت فيها سمة الشاهد القرآني في التوسع في الحالات الإعرابية، وما لنزع الخافض من أثر فعّال في هذا المجال.

بعد ذلك دخلت إلى منهجيةِ دراسةِ بعض شواهد نزع الخافض في القرآن الكريم، وقد وقع اختياري –بعد توفيق الله تعالى– على اثني عشر موضعاً من آي الذكر الحكيم، وكانت المنهجية المطروقة في دراسة كل موضع كما يأتي:

١. ذكر النص القرآني كاملاً، الخاص بموضع النزع.
٢. بيان مكان نزولها بين المكي والمدني، وصولاً إلى أن كلاً من الموضعين له سمات تتميز بها عن غيرها.
٣. التمعن في جو الآية ضمن محور السورة.
٤. بيان التوجيه النحوي مع ذكر الخلاف النحوي فيها.
٥. دراسة المعجم اللغوي للمشكل من ألفاظ الآية المنزوع خافضها.
٦. معرفة موضع النص في كتب التفسير واللغة.
٧. نهاية المطاف الذي نبدي فيه بعض ما ألهمنا الله تعالى ذكرَهُ بعد استقراء النص بتمعن والرجوع إلى أمّهات الكتب التي تعيننا على كشف العلة التعبيرية للحذف.

ولست –بعد هذا– أزعم أنّي قلت الكلمة الفصل في هذا الباب، فإن الكمال لله وحده، فإن وفقت بها فمن الله، وإن جانبت الصواب فكل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون، وحسبي أني حاولت، والله المستعان.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الصافات:١٨٠-١٨٢].

نزع الخافض في النحو العربي، نشأة وتأصيلاً، مع دواعي هذا النزع

النزع والخفض لغةً:

نَزَعَ لغةً[٧]: النَّزْعُ: الإزالةُ والاقتلاعُ، يقالُ: انْتَزَعَ الرُّمْحَ أيْ اقتَلَعَهُ، وَنَزَعَ الأَميرُ العَامِلَ: أَزَالَهُ وَعَزَلَهُ، قالَ سيبويه[٨]: نَزَعَ: حَوَّلَ الشَّيْءَ عَنْ مَوضِعِهِ.

وأمّا قوله تعالى ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً﴾[النازعات:١]، فَقَد قَالَ الفرّاء[٩]: تَنْزِعُ الأَنْفُسَ مِن صُدُورِ الكُفَّارَ، كَمَا يفرقُ القَوسَ إِذا جَذَبَ الوَتَرَ، وَأَصْلُ النَّزْعِ: الجَذْبُ وَالقَلْعُ، وَمِنهُ: نَزْعُ المَيتِ رُوحَهُ، وكذلك قوله تعالى ﴿نَزَعَ يَدَهُ﴾[الأعراف:١٠٨، الشعراء:٣٣]، بمعنى: أَخرَجَ يَدَهُ مِنها، فَسَّرَهَا أبو عبيدة[١٠].

خَفَضَ لغةً[١١]: ضِدُّ الرَّفعِ، والخَافِضُ اسم فَاعِلٍ مِنَ الخَفْضِ، وَفِي الكِتَاب العَزِيزِ ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾[الواقعة:٣]، قَالَ الزَّجَاجُ[١٢]: المَعنَى: أَنَّها تَخفِضُ أَهلَ المَعَاصِي وَتَرفَعُ أَهْلَ الطَّاعَةِ.

نزع الخافض اصطلاحاً:

أما نزع الخافض اصطلاحاً، فهو مصطلح مركب تركيباً إضافياً، والنظر إليه باعتبارين[١٣]:

الأول: باعتبار مفرديه، أي كلمة نزع وكلمة خفض.

والآخر: باعتبار كونه لقباً لهذا البحث النحوي.

وهذا يعني أن كلمتي «نزع» و«خفض» لم تخرج عن الدلالة اللغوية، فكما أسلفنا أن معنى «نزع» هو الإزالة والاقتلاع، وهما بمعنى الحذف.

أما بوصفه لقباً، فهو ما شاع استعماله عند واضعي المعجمات الاصطلاحية والنحوية على أحد عاملي الجر وهو الحرف، وفيه كلام كثير تكفلت به كتب اللغة والنحو[١٤].

نزع الخافض نشأةً:

يستحسن بنا قبل الحديث عن نشأة المصطلح أن نوضح في هذا المجال أمراً مُفاده: أنَّ «الخفض» مصطلح كوفي، يقابل مصطلح «الجر» عند البصريين، وفي هذا الخصوص يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): (والجر من عبارات البصريين، والخفض من عبارات الكوفيين)[١٥].

إلا أنّ الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ) نسب مصطلح الخفض إلى الخليل[١٦]، مما دعا الدكتور مهدي المخزومي إلى القول بأن: (الخفض ليس من وضع الكوفيين، ولا الجر من وضع البصريين، وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل ومصطلحاته، إلا أنّ الكوفيين توسعوا في الخفض)[١٧].

فضلاً عن أن المصطلحين في المعاجم اللغوية بمعنى واحد، وفي هذا يقول ابن منظور (ت ٧١١هـ) –فضلاً عن الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)–: (والخفض والجر واحد)[١٨].

وخلاصة القول: يتبين لنا أن مصطلح «نزع الخافض» مصطلح نحوي، الغرض منه إسقاط حرف الجر وإلغاء عمله؛ لعلل سنأتي إليها لاحقاً بمشيئة الله تعالى.

أسماء نزع الخافض:

تعددت أسماء نزع الخافض عند علماء اللغة والنحو والتفسير والغاية واحدة، فقد سمى الكوفيون حروف الجر بـ«حروف الإضافة»، وهم بهذا ينظرون إلى معناها لا إلى عملها[١٩]. وبعضهم يسميها «حروف الإضافة»، ومنهم سيبويه[٢٠] (ت ١٨٠هـ)، والمبرد[٢١] (ت ٢٨٥هـ)، والزمخشري[٢٢] (ت ٥٣٨هـ)، والسكاكي[٢٣] (ت ٦٢٦هـ)، والرضي[٢٤] (ت

٦٨٦هـ)، وبعض مصنفي المعاجم، ومنهم الأزهري[٢٥] (ت ٣٧٠هـ)، وابن سيدة[٢٦] (ت ٤٥٨هـ)، وابن منظور[٢٧]، والزبيدي[٢٨].

وعلّل الزبيدي سبب هذه التسمية بقوله: (وإنما سميت حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل أو شبهه إلى ما يليه...)[٢٩].

ومنهم من يسميه «إسقاط الجار»، كابن هشام الأنصاري[٣٠] (ت ٧٦١هـ)، والزبيدي[٣١]، وبعضهم يسميه «حذف الجار» كسيبويه[٣٢]، وابن جني[٣٣] (ت ٣٩٢هـ)، وابن سيدة[٣٤]، وابن هشام[٣٥].

وبعضهم يرتأي تسميته بـ«نزع الخافض» كالرضي[٣٦]، وابن منظور[٣٧]، والسيوطي[٣٨] (ت ٩١١هـ)، والزبيدي[٣٩]، فضلا عن جمهرة من المفسرين ومنهم: القرطبي[٤٠] (ت ٦٧١هـ)، وأبو حيان[٤١] (ت ٧٤٥هـ)، وابن كثير[٤٢] (ت ٧٧٤هـ)، والبقاعي[٤٣] (ت ٨٨٥هـ)، وأبو السعود[٤٤] (ت ٩٨٢هـ)، والآلوسي[٤٥] (ت ١٢٧٠هـ)، وابن عاشور[٤٦] (ت ١٣٩٣هـ)، وغيرهم.

ومن الأساتذة المحدثين الأفاضل: الجواري[٤٧]، والغلاييني[٤٨]، وشوقي ضيف[٤٩]، وعباس حسن[٥٠]، ومحمد عبد الخالق عضيمة[٥١].

في حين يسميه جمع آخر بـ«حذف الخافض»، كالزجاجي[٥٢] (ت ٣٤٠هـ)، والمرادي[٥٣] (ت ٧٤٩هـ)، وأبي البقاء الكفوي[٥٤] (ت ١٠٩٥هـ). ويسميه آخرون بـ«إسقاط الخافض»، كالمرادي[٥٥]، وابن هشام[٥٦]، والسيوطي[٥٧]، والصبان[٥٨] (ت ١٢٠٥هـ).

ويرتأي آخرون تسميته بـ«حذف حرف الخفض»، كالمبرد[٥٩]، وابن الأنباري[٦٠] (ت ٥٧٧هـ)، وابن عصفور[٦١] (ت ٦٦٩هـ).

في حين يرتأي آخرون تسميته بـ«حذف حرف الجر»، كابن السرّاج[٦٢]، وابن جني[٦٣]، والعكبري[٦٤] (ت ٦١٦هـ)، وابن هشام[٦٥]، والدكتور عبده الراجحي[٦٦].

ويسمى عند بعضهم بـ«إسقاط حرف الجر»، كابن عدلان الموصلي النحوي[٦٧] (ت ٦٦٦هـ)، وابن منظور[٦٨]، وابن عقيل[٦٩].

في حين سماه بعضهم بـ«الحذف والإيصال»، كالزبيدي[٧٠]، والصبان[٧١]، وابن عاشور[٧٢]، ومحمد محيي الدين عبد الحميد[٧٣]، ومن هذا قول ابن عاشور في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾[آل عمران:١٥٢]: (فنصب «وعده» هنا على الحذف والإيصال، وأصل الكلام: صدقكم في وعده)[٧٤].

الحذف في العربية بين مقاييس الجمال وضعف المقال:

الحذف في اللغة العربية باب واسع له أصوله وثوابته وأحكامه، ولسنا في بحثنا المتواضع هذا نقتفي أثر ذلك بل أردنا –بعد توفيق الله تعالى– أن يصل بنا المطاف إلى حقيقة الحذف بين الجمال ونقيضه.

فلو تأملنا ما نقله –بل ما أثبته– علماؤنا الفضلاء جيلاً بعد جيلٍ، فيما يتعلق بمسألة الحذف وأثرها في الكلام؛ لأدركنا حقيقة ذلك.

فابن السراج (ت ٣١٦هـ) يقول: (واعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر، لك أن تحذف حرف الجر منه، وتعدي الفعل إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعاً عنهم، ومن ذلك قول الفرزدق[٧٥]:

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً *** وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ[٧٦]

فابن جني يفرد باباً في كتابه «الخصائص»، ويسميه: شجاعة العربية، ويجعل من بين أقسامه الحذف[٧٧]. ولذا نراه يقول: (قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته)[٧٨]. وعضّد هذا ابن السراج إذ قال: (واعلم أن جميع ما يحذف فإنهم لا يحذفون شيئاً إلا وفيما أبقوا دليلاً على ما ألغوا)[٧٩].

وعلينا أن نأخذ بالحسبان أهمية غرض المتكلم وعلاقته بالحذف، فابن جني عند حديثه عن التمييز والمميز وعن الحال وإمكان الحذف فيهما، قال بعد ذلك (وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام، فاعرفه)[٨٠].

ولو انتقلنا إلى ذكر مثالين في عموم الحذف، لسهل على القارئ فهم ما يدور في محور هذا البحث من جهة الغرض والقصدية في الكلام: فنقول[٨١]: «الحقَّ رأيته»، «والحقُّ رأيته»، فيقدر النحويون في الجملة الأولى، وهو مجيء «الحقَّ» منصوباً، على حذف فعل دلّ عليه الفعل المذكور، والتقدير: رأيتُ الحقَّ رأيته، ويدخلون هذا في باب اشتغال العامل عن المعمول. أما في الجملة الثانية، وهو مجيء «الحقُّ» مرفوعاً، فإنهم يرفعونه على الابتداء، والجملة التي بعده خبرٌ له.

هذا من الوجهة النحوية، لكنّ الأسلوب والتعبير فيهما يختلف من سياق إلى سياق آخر. وكذلك الحال في نزع الخافض ونصب الاسم بعده عند النحاة، فهل يدرج هنا في إطار مقاييس الجمال أو في إطار ضعف المقال؟ وهذا ما سأثبته –إن شاء الله تعالى– في هذا البحث.

من متطلبات نزع الخافض في العربية:

توطئة: تطالعنا في بداية حديثنا عن متطلبات نزع الخافض مقولة جميلة لابن السِّيْد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، مُفادها: إذا حذفوا حرف الجر مما هو محتاج إليه، فذلك لأسباب ثلاثة[٨٢]:

أحدها: أن يكثر استعمال الشيء...

الثاني: أن يعمل الشيء على شيء آخر...

الثالث: أن يضطر إلى ذلك شاعر...

والدّواعي هذه على وجه العموم لم تقتصر على نزع الخافض فقط، بل تناولت معظم أبواب اللغة والنحو، فعلى سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى ﴿لِإِيلافِ قُرَيْشٍ * إِيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾[قريش:١-٢]، فقد ذكر ابن عاشور: (وجوز الزمخشري[٨٣]: أن يكون لفظ «رحلة» المفرد مضافاً إلى شيئين لظهور المراد وأمن اللبس، وقال أبو حيان[٨٤]: هذا عند سيبويه[٨٥] لا يجوز إلا في الضرورة)[٨٦].

وذكر ابن الأنباري قوله في حديث طويل له: (...إلا أنّه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت الميم كما فعلوا ذلك في «لم»، قلنا: لا نسلم أنه يجوز إسكان الميم في لم في اختيار الكلام وإنما يجوز ذلك في الضرورة فلا يكون فيه حجة...)[٨٧].

وأورد ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، في قوله تعالى ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً لِلَّهِ حَنِيفاً وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[النحل:١٢٠]، قوله: (قال الزجاج[٨٨]: أصلها: لم يكن، وإنما حذفت النون عند سيبويه[٨٩] لكثرة استعمال هذا الحرف، وذكر الجُلَّة من البصريين: إنها إنما احتملت الحذف؛ لأنه اجتمع فيها كثرة الاستعمال)[٩٠].

ولا يخفى أن من أهم هذه المتطلبات –كما سيأتي– تصحيح المعنى، وفي هذا يقول أبو حيان: (والحذف في مواضع وهي كل موضع يضطر فيه إلى تصحيح المعنى بتقدير محذوف)[٩١].

وحسبنا ما قاله سيبويه (الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأوّل إن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك «أعطَى عبدُ الله زيداً درهماً» و«كسوتُ بشراً الثَّيابَ الجيادَ»، ومن ذلك «اخترتُ الرجالَ عبدَ الله»، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[الأعراف:١٥٥]، و«سميته زيداً» و«كنَّيت زيداً أبا عبد الله» و«دعوته زيداً»، إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحداً، ومنه قول الشاعر[٩٢]:

أَسْتغفِرُ الله ذَنْباً لستُ مُحْصِيَهُ *** ربَّ العِبادِ إليه الوجْهُ والعَملُ

وقال عمرو بن معد يكَرِب الزُّبيدىّ[٩٣]:

أَمَرتْكُ اَلخيَر فافْعَلْ ما أُمِرتَ به *** فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

وإنما فُصِلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة، فتقولُ: «اخترتُ فلاناً من الَّرجالِ» و«سمّيته بفلان» كما تقول: «عرّفتُه بهذه العلامة» و«أوضحتهُ بها» و«أستغفِرُ الله من ذلك»، فلمَّا حذفوا حرَف الجر عَمِلَ الفعلُ، ومثل ذلك قول المتلمَّس[٩٤]:

آلْيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطعمُهُ *** والحبُّ يأُكَلُهُ في القَرية السُّوسُ

يريد على حَبَّ العراق)[٩٥].

وإنّي –بتوفيق الله تعالى– سأتعرض إلى أهم دواعي نزع الخافض، وقد ارتأيت إجمالها في الآتي:

أولاً: الاتساع «التوسع».

ثانياً: أمن اللبس.

ثالثاً: الإيجاز والاختصار.

رابعاً: التخفيف.

خامساً: الضرورة.

سادساً: كثرة الاستعمال.

سابعاً: تصحيح المعنى واستقامته ومراعاة الأصل النحوي.

ثامناً: ما يقتضيه السياق القرآني على وفق مساره الصحيح.

أولا: الاتساع «التوسع»

يعد الاتساع داعياً مهماً من دواعي نزع الخافض في اللغة، فيقول سيبويه: (ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ، قوله تعالى جدّه ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[يوسف:٨٢]، إنّما يريد: أهلَ القريةِ، فاختصَرَ وعَملَ الفعلُ في «القرية» كما كان عاملاً

في «الأَهْل» لو كان ها هنا، ومثله ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[سبأ:٣٣]، وإنّما المعنى: بل مَكْرُكُم في الليل والنهار)[٩٦].

كما أكد ابن السراج هذا بقوله: (اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف)[٩٧]، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومن ذلك ما ذكره ابن هشام بقوله: («دَخَلْتُ الدَّارَ» و«سَكَنْتُ البَيْتَ»، فانتصابهما إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض لا على الظرفية)[٩٨].

ومثال ذلك قوله تعالى ﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيم﴾[يوسف:٢٥]، إذ يقول الآلوسي: (ونصب «الباب» على الاتساع؛ لأن أصل «استبق» أن يتعدى بـ«إلى»، لكن جاء كذلك على حد ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ﴾[المطففين:٣]، ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[الأعراف:١٥٥]، وقيل: إنه ضمن الاستباق معنى الابتداء فعدي تعديته)[٩٩].

وإذا ما ورد الاتساع في كلامهم في ما نزع منه حرف الجر، فهو من باب التصرف في القول بالحذف، الذي هو أحد ضروب شجاعة العربية، ومن ذلك ما ذُكِرَ في «إعراب القرآن»، المنسوب إلى الزجاج (ت ٣١١هـ) (الأسماء المخصوصة إذا تعدت إليها الأفعال التي لا تتعدى، فإنما هو على الاتساع، والحكم في تعديها، والأصل أن يكون بالحرف)[١٠٠].

وذكر كثير من النحويين قولهم بإسقاط الجار توسعا، نحو ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾[الأعراف:١٥٠]، أي: عن أمره، و﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[التوبة:٥]، أي: عليه، وقوله[١٠١]: «كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ»، أي: من الطريق، وليس انتصابهما على الظرفية، وفي المذكور آنفا خلاف نحويّ لسنا بصدده.

ومما عزاه بعض النحويين إلى التوسع: قوله تعالى ﴿وَلَكِنْ لا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً﴾[البقرة:٢٣٥]، أي: في سر، أي نكاح[١٠٢]، وقوله تعالى ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفاً﴾[العنكبوت:٥٨]، أي: على إسقاط الخافض، أي في غرف[١٠٣]، وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[البقرة:٢٤٠]، والأصل: وصية جناح، ثم حذف حرف الجر اتساعا فنصب ما بعده[١٠٤].

ثانياً: أمن اللبس

من الضوابط الرئيسة التي التزمها علماء اللغة والتفسير وغيرهما في تقعيدهم وحكمهم على الحذف بأنواعه أمن اللبس، وهذا الضابط لم يلزم ما نحن فيه فحسب، بل كان له دور فعال في معظم أبواب اللغة والنحو، فمثال ذلك قوله تعالى ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[البقرة:٧]، إذ يقول الزمخشري: (فإن قلت: أي فائدة في تكرير الجار في قوله ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾، قلت: لو لم يكرر لكان انتظاماً للقلوب والأسماع في تعدية واحدة، وحين استجد للأسماع تعدية على حدة، كان أدل على شدة الختم في الموضعين، ووحد السمع كما وحد البطن في قوله: «كُلُوا في بَعْضِ بَطنِكُمُ تَعِفُّوا»[١٠٥]، يفعلون ذلك إذا أمن اللبس)[١٠٦].

وكذلك في قوله تعالى ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾[الأعراف: ٢٠]، إذ يقول ابن عاشور: (والاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾، استثناء من علل، أي ما نهاكما لعلة وغرض إلا لغرض أن تكونا ملكين، فتعين تقدير لام التعليل قبل «أن»، وحذف حروف الجر الداخلة على «أن» مطرد في كلام العرب عند أمن اللبس)[١٠٧].

ولهذا يقول ابن عقيل: (وأما «أنْ» و«أنَّ» فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطرداً بشرط أمن اللبس، كقولك: «عجبت أن يدوا»، والأصل: عجبت من أن يدوا، أي: من أن يعطوا الدية، ومثال ذلك مع «أن» بالتشديد «عجبت من أنك قائم»، فيجوز حذف «من» فتقول: «عجبت أنك قائم»، فإن حصل لبس لم يجز الحذف، نحو: «رغبت في أن تقوم»، أو «رغبت في أنك قائم»، فلا يجوز حذف «في» لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل اللبس)[١٠٨].

وذكر محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ): (واعلم أن حرف الجر لا يطرد حذفه إلا في المصدر المنسبك من «أنْ»... خلافا لعلي بن سليمان الأخفش، القائل بأنه مطرد في كل شيء عند أمن اللبس، وعقده ابن مالك في الكافية[١٠٩]، بقوله:

وابْنُ سُلَيْمَانَ اطّرَادَهُ رَأَى *** إنْ لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَمَنْ زَيْدٌ نَأَى

وإذا حذف حرف الجر من غير «أنْ»، و«أنَّ» نقلاً على مذهب الجمهور وقياساً عند أمن اللبس في قول الأخفش فالنصب متعين، والناصب عند البصريين الفعل، وعند الكوفيين نزع الخافض، كقوله[١١٠]:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا *** كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

وبقاؤه مجرورا مع حذف الحرف شاذ، كقول الفرزدق[١١١]:

إِذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ *** أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أي أشارت الأصابع بالأكف أي مع الأكف إلى كليب)[١١٢].

ثالثاً: الإيجاز والاختصار:

من دواعي ظهور نزع الخافض الإيجاز والاختصار اللذان يعطيان لمحور الكلام الفصيح دقة في الوصول إلى المعنى المقصود. ورُبَّ سائلٍ يسأل ويقول: إنّ الحذف في نزع الخافض يكون حرفاً واحداً، فهل يُسمَّى هذا إيجازاً واختصاراً؟

فنقول له دون إطناب، فبمَ تعللُّ حذف النون من «تكن» تارة، وإثباتها تارة أخرى؟ ألم تكن الخفة والإيجاز علةً من علل حذف النون، فضلاً عن علل أخرى؟ وبمَ تعلِّلُ حذف الياء تارة وإثباته تارة أخرى في فعل الأمر «ارهبوني» وغيره.

كل هذا الحذف وغيره في الكلام الفصيح يعدّ هدفاً ذوقياً تعبيرياً نصل به إلى إبراز سمو النظم القرآني البديع.

قال الفارسي: (وإنما تحذفه من اللفظ اختصاراً واستخفافاً... فمن هذا القسم الحذف في جميع الظروف «في» حذفت اختصاراً)[١١٣].

وقال القرطبي: (قال أكثر أهل المعاني: نزل القرآن بلسان العرب، ومن مذاهبهم التكرار إرادة التأكيد والإفهام، كما أنّ من مذاهبهم الاختصار إرادة التخفيف والإيجاز؛ لأن خروج الخطيب والمتكلم من شيء إلى شيء أولى من اقتصاره في المقام على شيء واحد)[١١٤].

وفضلاً عن ذلك، فإن إيجاز الاختصار أبلغ من إيجاز الحذف[١١٥]، بيد أن الذي تندرج فيه صور نزع الخافض هو إيجاز الحذف[١١٦].

ومثال إسقاط المضاف بقصد الإيجاز والاختصار ما ذكره سيبويه: (ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ قوله تعالى جدّه ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[يوسف:٨٢]، إنّما يريد أهلَ القريةِ فاختصَرَ وعَملَ الفعلُ في القرية)[١١٧].

مما تقدم، يمكن القول: إن النظم القرآني البديع إذا حذف حرفاً من كلمة أو من سياق فلابد أن يكون للحذف سمة تعبيرية وجمالية تزيد النص حبكة ورصانة، وتعطي السياق دقة وحصانة، وتجعل المتلقي يزداد تأملاً وتدبراً في كلام الله جل وعلا سبحانه.

رابعاً: التخفيف

يعدّ التخفيف داعياً مهماً من دواعي نزع الخافض، وهو مصطلح شاع كثيراً عند علماء التفسير واللغة والنحو.

يقول ابن السراج: (قال سيبويه[١١٨]: ومثل ذهبت الشام، دخلت البيت، يعني أنه قد حذف حرف الجر من الكلام، وكان الأصل عنده: ذهبت إلى الشام، ودخلت في البيت، وهما مستعملان بحروف الجر فحذف حرف الجر من حذفه اتساعا واستخفافا)[١١٩].

وقال ابن جني: (سألت غلاماً من آل المُهيّا فصيحاً عن لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها، فقلت: أكذا أم كذا؟ فقال: كذا بالنصب؛ لأنه أخف، فجنح إلى الخفة، وعجبت من هذا، مع ذكره النصب بهذا اللفظ، وأظنه استعمل هذه اللفظة؛ لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد الذي يقال له النصب مما يتغنى به الركبان)[١٢٠].

ويقول أيضا في حديث طويل مُفاده: (وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال... وأجموا الفتحة في غالب الأمر لخفتها...)[١٢١].

ومرد هذا الغرض إلى أمر لفظي، وهو سرعة انقضاء اللسان من النطق بالكلام[١٢٢]، إذ يقول سيبويه: (وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى «مِنْ»، ولكنهم حذفوها هاهنا تخفيفاً على اللسان)[١٢٣].

يقول ابن يعيش: (وإذا حذفوا حرف الجر أعملوا الفعل في المقسم عليه ونصبوه، قالوا: الله لأفعلن، بالنصب، وذلك على قياس صحيح، وذلك أنهم إذا عدوا الفعل قاصراً إلى اسم رفدوه بحرف الجر تقوية له، فإذا حذفوا ذلك الحرف إما لضرورة الشعر وإما لضرب من التخفيف، فإنهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم نفسه كالأفعال المتعدية فينصبونه به، نحو قوله تعالى ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾[الأعراف:١٥٥]، وقولهم «استغفرت الله ذنباً»)[١٢٤].

وخلاصة ذلك: (تبدو الخفة من المقارنة بين الجملتين: ذهبت إلى الشام، ذهبت الشام، والذي دعا إلى إجازة هذا الحذف أن العرب أصحاب اللغة كانوا يتجهون إلى تخفيف ما كثر استعماله، فيجيزون تخفيفه بحذفه أو تغييره بطريقة ما، وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على ميل العرب إلى التخفيف، فهم قد يضمرون أو يحذفون مما كثر في كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج)[١٢٥].

فضلا عن أن (مظاهر حذف حروف الجر كثيرة ومتنوعة، ولها من الدقائق واللطائف ما جعل الدكتور «عبد القادر حسين» يعد ذلك الحذف بلاغة في الكلام وفصاحة في الأسلوب)[١٢٦].

خامساً: الضرورة

من دواعي نزع الخافض في النحو العربي ما اصطلح عليه باسم الضرورة، اضطرار، لضرورة... الخ.

وهذا المصطلح يحمل في الغالب على الشعر، وهذا ما يسمونه بالضرائر الشعرية، أما النثر، فإنه يحمل على الشذوذ، وبدورنا دارسي السياق القرآني نجعل الضرورة علة فرعية ضئيلة في نزع الخافض من الاسم، وهذا ما سنذكره لاحقا إن شاء الله تعالى.

والشعر ديوان حافل بمثل هذا الحذف، ومنه قول الشاعر[١٢٧]:

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَنٍ أَلَفْتُهُ *** حَتَّى تَبَذَّخَ فَارتَقَى الأَعلامِ

والأصل: فارتقى إلى الأعلام[١٢٨].

وورد عن الآلوسي في قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[المائدة:١٠٩]، ما نصه: (و﴿مَاذَا﴾ متعلق بـ﴿أُجِبْتُمْ﴾ على أنه مفعول مطلق له، أي: أيّ إجابة أجبتم من قبل أممكم إجابة قبول أو إجابة رد، وقيل التقدير: بماذا أجبتم أي: بأي شيء أجبتم على أن يكون السؤال عن الجواب لا الإجابة، فحذف حرف الجر وانتصب المجرور، وضعف بأن حذف حرف الجر وانتصاب مجروره لا يجوز إلا في الضرورة)[١٢٩].

وورد عن ابن عاشور في قول الباري عز في علاه: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾[الأنعام:٢٦]، ما نصه: (والنأي: البعد، وهو قاصر لا يتعدى إلى مفعول إلا بحرف جر، وما ورد متعدياً بنفسه فذلك على طريق الحذف والإيصال في الضرورة)[١٣٠].

وعزا الدكتور محمود حسن الجاسم عدم إجماع النحويين على تقعيد قواعدهم، ووجود الخلاف النحوي إلى أمرين[١٣١]:

الأول: هو اضطراب مفهوم المطّرد عند النحاة أحيانا، فهناك أنماط تركيبية يعتقد بعضهم أنها تطّرد في الكلام شعرا ونثرا، فيجعل منها قاعدة يقيس عليها،... من ذلك أسلوب القلب، فقد ذهب قسم من النحاة إلى أنه يجوز في الكلام والشعر اتساعا واتكالا على فهم المعنى.

والآخر: هناك من النحاة من يتشدد في المعيار، ولا يقبل التقعيد إلا للمطرد، كالبصريين، وهناك من يتوسع في المعيار، فيقبل التقعيد لما لم يطرد، كالكوفيين.

سادساً: كثرة الاستعمال

من دواعي ومتطلبات نزع الخافض في اللغة «كثرة الاستعمال»، إذ عدّه أكثر النحاة والمفسرين من أكثر الأسباب تفسيراً لظاهرة الحذف[١٣٢]، وفي هذا يقول سيبويه: (وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير)[١٣٣]، مما دعا ابن الحاجب إلى القول: (وما قل استعماله قل حذفه، وما كثر استعماله قوي حذفه)[١٣٤].

قال ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): (إنّه روي عن النبي ﷺ أنه قال في بعض مغازيه: «لتأخذوا مصافكم»[١٣٥]، فدلت على أن الأصل في «قم» «لتقم»، وفي «اذهب» لتذهب»، إلا أنّه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفاً)[١٣٦].

وفي البسملة يقول القرطبي ما نصه: («بسم الله» تكتب بغير ألف استغناء عنها بباء الإلصاق في اللفظ والخط؛ لكثرة الاستعمال، بخلاف قوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[العلق: ١]، فإنها لم تحذف لقلة الاستعمال)[١٣٧].

وهذا يعني أن الشيء (إذا كثر في موضع أو تأكد الدلالة عليه جاز حذفه منه)[١٣٨].

وأبدى السيوطي كلاماً على الفصاحة، ومن ذلك قوله: (والتحقيق أن المخل هو قلة الاستعمال وحدها، فرجعت الغرابة ومخالفة القياس إلى اعتبار قلة الاستعمال والتنافر كذلك، وهذا كله تقرير لكون مدار الفصاحة على كثرة الاستعمال، وعدمها على قلته)[١٣٩]. ويصل به المطاف إلى القول: (وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال ولا قلته، وإنما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلة، وإن كان ما كثر استعماله أعرف وآنس لطول العادة له)[١٤٠].

مما سبق يمكن القول: (وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله)[١٤١].

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلادَكُمْ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[البقرة:٢٣٣]، إذ يقول ابن عاشور: (والاسترضاع أصله طلب إرضاع الطفل، أي: طلب أن ترضع الطفل غير أمه، فالسين والتاء في تسترضعوا للطلب، ومفعوله محذوف، وأصله: أن تسترضعوا مراضع لأولادكم؛ لأن الفعل يعدى بالسين والتاء –الدالين على الطلب– إلى المفعول المطلوب منه الفعل، فلا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، وما بعده يعدى إليه بالحرف، وقد يحذف الحرف لكثرة الاستعمال، كما حذف في استرضع واستنجح، فعدي الفعل إلى المجرور على الحذف والإيصال)[١٤٢].

سابعاً: تصحيح المعنى واستقامته ومراعاة الأصل النحوي

للمعنى أثره الجلل في تقعيد الثوابت النحوية، وهذا ما نراه واضحاً وجليّاً في أي سياق يبتغى من ورائه الدقة والصحة والمقصد السليم.

فالعلماء مجمعون على أن المعنى له دور فعّال في التقعيد، فهذا سيبويه يؤكد ذلك في مواضع كثيرة من كتابه[١٤٣]، ومن ذلك قوله في ما قاله امرؤ القيس[١٤٤]:

فَلَو أَنّ مَا أسْعى لأدْنَى مَعِيشَةٍ *** كَفَانِي وَلمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

فيقول: (فإنَّما رفعَ[١٤٥]؛ لأنَّه لم يَجعل القليلَ مطلوباً وإنَّما كانَ المطلوبُ عندهَ المُلْكَ وجعل القليل كافياً ولو لم يُرِدْ ذلك ونصبَ فَسَدَ المعنى)[١٤٦]. ويقول ابن السراج: (وأما اختلاف الإعراب مع اتفاق المعنى وعكسه، فشيء عارض جاز لضرب من التشبيه بالأصول فلا يناقض ذلك)[١٤٧]. فالنحويون أنفسهم يقولون في توجيهاتهم النحوية مثلا: (واتفقوا على أن كلا الأمرين جائز إذا صح المعنى، وأنه لا يخير في إعمال أيهما شاء، إذا لم يصح المعنى)[١٤٨].

وأفرد ابن جني باباً في كتابه «الخصائص»، أسماه: باب في تجاذب المعاني والإعراب، يقول فيه: (هذا موضع كان أبو علي –رحمه الله– يعتاده ويسلم كثيراً به، ويبعث على المراجعة له وإلطاف النظر فيه؛ وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب، فمن ذلك قول الله تعالى ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[الطارق:٩–١٠]، فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو ﴿يَوْمَ تُبْلَى﴾، وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجع والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز، فإذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً منه، احتلت له بأن تضمر ناصباً يتناول الظرف ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودل «رجعه» على «يرجعه» دلالة المصدر على فعله)[١٤٩].

ومثله قوله تعالى ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾[البقرة:١٧١]، فإن المفسرين يقولون: (للعلماء من أهل التأويل في هذه الآية طريقان: أحدهما: تصحيح المعنى بالإضمار في الآية، والثاني: إجراء الآية على ظاهرها من غير إضمار)[١٥٠]. وفصلوا القول فيهما.

مما سبق يتضح: أنّ الأصل النحوي خاضع للمعنى المطلوب، ضمن السياق السليم، وتوافق الوجهتين إلى الغاية المطلوبة.

ثامناً: السياق القرآني:

مما لا يخفى أن السياق القرآني البديع، له طرازه الرفيع، وأساسه البديع، فوضع كل لفظة على وفق ما يقتضيه سياقها الأصح، وحذف كل لفظة مما كان في حذفها الجودة والجمال والبيان.

فجل ما ذكرنا من متطلبات نزع الخافض في القرآن الكريم، ترجع علته إلى ما يقتضيه سياق الآية من حذف الحرف ونصب الاسم بعد الحذف؛ ليكون أكثر ملاءمة وأدق معنى، وأنقى مقالاً وأوسع تعبيراً ومقالاً، ولاسيما وإنّنا مع كتاب الله العزيز الذي ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فصلت:٤٢]، فكلما كانت دائرة السياق أوسع كان أثره في النظم أعمق، وكان فقهه أخفى، وإدراكه أعسر، فثقل على كواهل الكثيرين، فقلّت الدراسات التي تعنى بسياق السورة، وسياق القرآن الكريم كله[١٥١].

لذا فإن البيان القرآني قائم على أصلين عظيمين، هما[١٥٢]:

١. تصاعد المعاني في السياق القرآني.

٢. التصريف البياني.

وحسبنا ما قاله سيد قطب في كلامه على قوله تعالى ﴿إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى﴾[طه:٤٥]، إذ يقول: (لم يكن في موقف المناجاة، إنما هو السياق القرآني يطوي الزمان

والمكان، ويترك فجوات بين مشاهد القصص تعلم من السياق؛ ليصل مباشرةً إلى المواقف الحية الموحية، ذات الأثر في سير القصص وفي وجدان الناس)[١٥٣].

والذي نود ذكره: إن للسياق القرآني دوراً فعالاً في كشف النقاب عن العلة التعبيرية من نزع الخافض، فلا يمكن أن يكون التخفيف أو الاختصار أو التوسع أو غيرها سبباً وحيداً يدعو إلى الحذف بل السياق القرآني ضمن الآية على وجه الخصوص والسورة على وجه العموم هو الذي يدعم المتطلبات المذكور آنفاً إلى الحذف.

وهذا من روعة الإعجاز والبيان القرآنيين اللذين يعدان مناطاً للوصول إلى حقيقة مُفادها: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الشعراء:١٩٢].

الزحف الجمالي لنزع الخافض من الدلالة النحوية إلى التعبير القرآني

توطئة:

القرآن الكريم كتاب الله تعالى المعجز في ألفاظه وفي معانيه، فوضع القرآن الكريم كل لفظة بحسب ما يقتضيها السياق، الذي يزيد النص إعجازاً وبراعة ودقة، وهذا ما نلمحه جليّاً في النظم القرآني الرصين، الذي استعمل كل لفظة بحسب ما يقتضيه مقامها الصحيح والدقيق، لذا إنّنا نرى اللفظة تخرج في ظاهرها عن المطرد، وهذا الأمر يؤدي إلى تعدد الأصول النحوية ضمن اللفظ الواحد، وحسبنا أن القرآن الكريم تُقَعَّدُ القواعد على وفق أصوله وضوابطه؛ كونه المعجز والمبدع على حد سواء.

ومما تقدّم من قول، فإنّ من الشواهد القرآنية من تخرج في ظاهرها على المطرد، وأدى ذلك إلى تعدد في تحليلها النحوي، فقد يعدل البيان الإلهي عن المطرد لغاية بلاغية إعجازية، إذ يؤدي الخروج في القرآن الكريم إلى حدوث المفاجأة في أثناء التلقي، ولا شك أن المفاجأة تحدث لذة في النفس، وتزيد التواصل قوة، فكذلك يؤدي هذا الخروج إلى أن يجعل الأسلوب يتحمل أنماطاً تركيبية عدّة، لكل منها دلالاتها الخاصة بها، وبذلك يخفي هذا الأسلوب الذي خرج في ظاهره على النمط المطرد أنواعاً من الدلالات الجزئية تكثر وتقل بحسب الأنماط

التركيبية التي يحتمل أن يوجّه الأسلوب في ضوئها، ومما ورد خارجاً عن المطرد في القرآن الكريم واقتضى تعدداً قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[البقرة:١٣٠]، وقع في الآية الكريمة الاسم المنصوب «نفسه» موقع التمييز، وهو معرف بالإضافة، وهذا مخالف لقاعدة مطردة من قواعد التمييز، وهي: أن يكون نكرة، وبذلك تعددت الأوجه، فذهب بعض الكوفيين إلى أنه تمييز، وورد معرفا شذوذاً[١٥٤]، وذهب بعضهم إلى أنه مشبه بالمفعول به على أن «سَفِهَ» يتعدى بنفسه مثل «سفَّه»[١٥٥]، وعن أبي عبيدة أن الفعل ضمّن معنى «أهلك» و«نفسه» مفعول به[١٥٦]، وعن الزجاج أن الفعل ضمّن معنى «جهل»[١٥٧]، وعن مكي أن «نفسه» توكيد الجار، أي: سفه في نفسه[١٥٨]، فالخروج على القاعدة المطردة الذي ورد ذكره في الآية الكريمة هو الذي أدى إلى التعدد المذكور[١٥٩].

ونحن بدورنا دراسي نزع الخافض بين الدلالة النحوية والتعبير القرآني، ندخل بمشيئته تعالى إلى اقتناص شواهد قرآنية تدلل على ما ذكرناه وتكشف لنا وللقارئ المتأمل نزرا من فيض الإعجاز القرآني البديع الذي هو ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[هود:١].

أولاً: لفظ «عزم»

ومنه آيتان كريمتان ورد فيهما لفظ العزم، وهما:

١. قوله تعالى ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ وَلا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلاحاً وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[البقرة:٢٢٧-٢٢٨].

٢. قوله تعالى ﴿وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَعْرُوفاً وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[البقرة:٢٣٥].

أولاً: الآيتان من حيث التنزيل، مدنية بإجماع[١٦٠].

ثانياً: جو الآيتين مع السورة المباركة:

يقول سيد قطب: (وينبثق نظام الأسرة في الإسلام من معين الفطرة وأصل الخلقة، وقاعدة التكوين الأوَّليّ للأحياء جميعاً وللمخلوقات كافة، تبدو هذه النظرة واضحة في قوله تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات:٤٩]، ومن قوله سبحانه: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾[يس:٣٦]، ثم تتدرج النظرة الإسلامية للإنسان فتذكر النفس الأولى التي كان منها الزوجان، ثم الذرية، ثم البشرية جميعاً: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾[النساء:١]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[الحجرات:١٣]، ثم تكشف عن جاذبية الفطرة بين الجنسين، لا لتجمع بين مطلق الذكور ومطلق الإناث، ولكن لتتجه إلى إقامة الأسر والبيوت)[١٦١].

ثم يقول: (إن هناك حالاتٍ نفسية واقعة، تلم بنفوس بعض الأزواج، بسبب من الأسباب في أثناء الحياة الزوجية وملابساتها الواقعية الكثيرة، تدفعهم إلى الإيلاء بعدم المباشرة، وفي هذا الهجران ما فيه من إيذاء لنفس الزوجة؛ ومن إضرار بها نفسياً وعصبياً؛ ومن إهدار لكرامتها كأنثى؛ ومن تعطيل للحياة الزوجية؛ ومن جفوة تمزق أوصال العشرة، وتحطم بنيان الأسرة حين تطول عن أمد معقول)[١٦٢].

على حد قول سيد قطب، فإن الآيتين يدور محورهما ضمن المنهج الاجتماعي الذي وضعه ورسخه ديننا الحنيف في الحفاظ على عدم تفكك الأسر المسلمة، وأن ترفع شعاراً أوجزه لنا رسول الله ﷺ (فإني مكاثر بكم الأمم)[١٦٣].

ثالثاً: التوجيه النحوي:

وجّه النحويون الآيتين بالآتي[١٦٤]:

الاسمان المنصوبان، وأعني بهما «الطلاق» و«عقدة» منصوبان على نزع الخافض، على تقدير: «على الطلاق» و«على عقدة النكاح»[١٦٥]. وقالوا أيضا: انتصابهما على تضمين «عزم» معنى: نوى، أو صحح، أو باشر، فيكون الاسمان منصوبين على أنهما مفعول به على السعة؛ حتى يتعدى كل فعل منهما بنفسه[١٦٦].

وقالوا أيضا: انتصبا على المصدر، ومعنى تعزموا: تعقدوا[١٦٧]، إلا أنّ الكثيرين من النحاة ذكروا نصب الاسمين على نزع الجار وهو «على»، ولاسيما وإنّ الفعل «عزم» فعل لازم.

ورد في الكتاب ما نصه: (وإنْ شئت نصبت، تقول: «ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبطنَ»، و«مُطِرْنا السَّهلَ والجبلَ»، و«قُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه»، فالمعنى أنَّهم مُطِرُوا في السَّهل والجبل، وقُلِبَ على الظَّهرِ والبطنِ، ولكنّهم أجازوا هذا كما أجازوا قولَهم «دَخَلتُ البيتَ»، وإنَّما معناه: دخلتُ في البيت)[١٦٨].

رابعاً: المعجم اللغوي للفظ «عزم»:

العزْمُ: ما عَقَدَ عَليهِ القَلبُ أنّكَ فَاعِلُهُ، أو مِن أمْرٍ تَيَقَّنتَهُ[١٦٩]. والعَزمُ: الجدّ، عَزَمَ عَلَى الأَمْرِ يَعْزِمُ عَزْمَاً، وَمَعْزَمَاً، وَمَعْزِمَاً، وَعَزْمَاً وَعَزِيمَاً، وَعَزِيمَةً، وَعِزْمَةً، واعْتَزَمَهُ واعْتَزَمَ عَلَيهِ: أَرَادَ فِعلَهُ، وَقَولُ الكُمَيْتِ[١٧٠]:

يَرمِي بِهَا فَيُصِيبُ النَّبْلُ حَاجَتَهُ *** طَوْراً وَيُخطِئُ أحْيَانَاً فَيَعْتَزِمُ

قال: يَعوْدُ فِي الرَّمي، فَيَعتَزِمُ عَلَى الصَّوَابِ فَيَحْتَشِدُ فِيهِ[١٧١]. وَمَعنَى قَولِهِ تَعَالَى ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾[طه:١١٥]، أيْ: صَرِيمَةَ أَمْرٍ[١٧٢].

خامساً: الموضعان في كتب التفسير واللغة:

إذا أنعمنا النظر الدقيق في كلتا الآيتين، فإننا نجد فيهما مسائل يلزم منا الوقوف عندها، ومن أهمها:

١. حقيقة العزم القطع بدليل قوله ﷺ: (لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل)[١٧٣]، ولاسيما وإنّ الآلوسي قال: المعنى: الجزم وقطع التردد[١٧٤].

٢. العزم إنما يكون عزماً على الفعل فلابد في الآية من إضمار فعل، وهذا اللفظ إنما يعدى إلى الفعل بحرف «على»، فيقال: فلان عزم على كذا، إذا ثبت هذا كان تقدير الآية: ولا تعزموا على عقدة النكاح[١٧٥].

٣. ذكر الإمام الرازي عن القفال «رحمه الله» قوله: (إنما لم يقل ولا تعزموا على عقدة النكاح؛ لأن المعنى: لا تعزموا عليهن عقدة النكاح، أي: لا تعزموا عليهن أن يعقدن النكاح، كما تقول: عزمت عليك أن تفعل كذا)[١٧٦].

٤. قال ابن عاشور: (العزم هنا عقد النكاح، لا التصميم على العقد، ولهذا فعقدة النكاح منصوب على المفعول به، والمعنى: لا تعقدوا عقدة النكاح، أُخِذَ من العزم بمعنى القطع والبت، قال النحاس وغيره: ولك أن تجعله بمعناه المشهور، أي: لا تصمموا على عقدة النكاح، ونهى عن التصميم؛ لأنه إذا وقع وَقع ما صمم عليه... فعقدة النكاح منصوب على نزع الخافض كقولهم: ضربه الظهر والبطن)[١٧٧].

٥. قال الزجاج: (معناه: ولا تعزموا على عقدة النكاح، وحذف «على» استخفافاً، كما نقول: ضرب زيد الظهر والبطن، معناه: على الظهر والبطن)[١٧٨].

سادساً: نهاية المطاف

وأما ما يمكن قوله – بعد توفيق الله تعالى– فنوجزه بالآتي:

يقال: عزم الشيء، وعزم على الشيء، فإن الوجهين جائزان، ولكن علة الحذف هي الأدق دلاليا وتعبيريا، فإذا ما وُجِّهَتْ الآيتان على نزع الخافض «على» فيمكن إجمال ما يأتي:

١. العزم عبارة عن الإيجاب، يقال: عزمت عليك، أي: أوجبت عليك، ويقال هذا من باب العزائم لا من باب الرخص، وقال عليه الصلاة والسلام: (عزمة من عزمات ربنا)[١٧٩]، وقوله: (إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه)[١٨٠]. فناسب الحذف مقام الآيتين.

٢. الحذف في الموضعين أفاد التخفيف، فمن دواعي إسقاط الجار حذفه تخفيفاً.

٣. حذف الجار أعطى السياق أسلوب المباشرة في بلوغ القصدية أكثر مما لو كان الحرف المنزوع مذكوراً.

٤. المنصوب يعطي السياق قوةً وإحكاماً من جهة وصوتاً ونغماً من جهة أخرى ما لم يعطِها المخفوض، وهذا ما نعنيه في موضوعنا هذا؛ لأن العكس قد يكون حاضرا في مواضع أخرى وهذا يكون بحسب ما يقتضيه السياق. ففي إسقاط الجار من الموضعين كان التركيز من لدن القارئ والمتأمل في المنصوب أكثر مما لو كان مخفوضاً، ولاسيما وإنّ الموضع خطير جداً يتبع عند هدمه هدم أسرة اجتماعية كان للإسلام دور في توطيدها، فناسب الحذف، والله تعالى أعلم.

٥. ثمة أمر جليل ذكره البقاعي بقوله: (عقد النكاح: أي النكاح الذي يصير معقوداً للمعتدة عدة هي فيها بائن، مضمن العزم البتة ولذلك أسقط «على» وأوقعه على العقدة التي هي من آثاره ولا تتحقق)[١٨١].

٦. المقابلة الموضوعية في الآية نفسها، وأعني بها بين قوله تعالى ﴿وَلَكِنْ لا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً﴾ وبين قوله تعالى ﴿وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾، ففي الموضع الأول انتصب «سرّاً» على نزع الخافض، أي: على سرٍّ، أي: نكاح، وفي الموضع الثاني انتصب «عقدةَ» على نزع الخافض، أي: على عقدةِ، وهذا من الوجهة النحوية لكلا الموضعين، أمّا إذا انتقلنا إلى السياقية والتعبيرية، فنجمل ما يأتي:

أ. التقارب الموضوعي بين كلا الموضعين، وأعني به قصدية المقال، إذ كل موضع فيهما يحوي موضوعاً يلزم من المخاطب امتثاله، والحذف الحرفي أنسب مع هذا المقال، والله أعلم.

ب. عظم الموقف في الموقفين من جهة المعنى الذي حددته الشريعة الإسلامية الحنيفة، والذي يرفع شعاراً مُفاده «الأسرة والمجتمع على وفق الشريعة».

ت. حذف الوسيط الحرفي من كلا الموضعين زيادةٌ في التأكيد والتركيز على محوري القصدية وأعني بهما المواعدة ← على سر، وعقدة النكاح ← على عقدة النكاح.

ث. والجدير بالذكر أن الموضعين بُدِءا بأسلوب النهي الذي يكون أكثر مناسبة مع حذف الوسيط الحرفي، ولا تواعدوهن ← سراً، ولا تعزموا ← عقدة النكاح، إذ إن حرف الجر «على» من معانيه الاستعلاء، فحذفه السياق القرآني حينما أراد التركيز على المنصوبين وبلوغ المراد شكلاً ومضموناً، والله أعلم بالمراد.

ثانياً: لفظ «زبر»

وورد هذا اللفظ في قوله تعالى ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَاراً قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً * فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْباً * قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقّاً﴾[الكهف:٩٦-٩٨].

أولاً: الآية مكية[١٨٢].

ثانياً: جو الآيات ضمن سورة الكهف.

يقول سيد قطب: (وتبعاً للمنهج الصالح الذي أعلنه ذلك الحاكم الصالح من مقاومة الفساد في الأرض فقد رد عليهم عرضهم الذي عرضوه من المال؛ وتطوع بإقامة السد؛ ورأى أن أيسر طريقة لإقامته هي ردم الممر بين الحاجزين الطبيعيين؛ فطلب إلى أولئك القوم المتخلفين أن يعينوه بقوتهم المادية والعضلية: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْماً * آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾[الكهف:٩٥-٩٦].. فجمعوا له قطع الحديد، وكومها في الفتحة بين الحاجزين، فأصبحا كأنهما صدفتان تغلفان ذلك الكوم بينهما)[١٨٣].

ومما ورد في الدر المنثور ما نصّه: (وأخرج الطستي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن نافع بن الأزرق قال: أخبرني عن قوله ﴿زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾، قال: قطع الحديد، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت كعب بن مالك ﷺ، وهو يقول[١٨٤]:

تَلَظّى عَلَيهِمْ حِينَ شَدَّ حَمِيمَهَا *** بِزُبْرِ الحَدِيدِ وَالحِجَارَةِ شَاجِرُ)[١٨٥].

ثالثاً: التوجيه النحوي:

فصل النحويون توجيه «زبر»، وفصلوا القراءات القرآنية التي توجد في الآية نفسها[١٨٦]، ومنهم السّمين الحلبي بقوله: (قرأ أبو بكر «ايتوني» بهمزةِ وصل مِنْ أتى يَأتي في الموضعين من هذه السورة، بخلافٍ عنه في الثاني، وافقه حمزةُ على الثاني من غيرِ خلافٍ عنه. والباقون بهمزةِ القطعِ فيهما. فـ«زُبُرَ» على قراءةِ همزةِ الوصل، منصوبةٌ على إسقاط الخافض، أي: جيئوني بزُبُرِ الحديد. وفي قراءة قَطْعِها على المفعول الثاني؛ لأنه يتعدَّى بالهمزة إلى اثنين)[١٨٧].

مما سبق يتضح أن في «زبر» قراءتين هما[١٨٨]:

١. الوصل ← ردما ءاتوني ← ردمن ائتوني ← زبر منصوب على نزع الخافض.

٢. القطع ← إأْتوني ← ا يتوني ← زبر منصوب على المفعولية.

رابعاً: «زبر» في المعجمات اللغوية

قال الخليل: (الزُّبْرَةُ: قِطعَةٌ مِنَ الحَدِيدِ ضَخمَةٌ)[١٨٩]، والزُّبْرُ: الحِجَارَةُ، وَزَبَرَهُ بالحِجَارَةِ رَمَاهُ بِهَا، والزَّبْر طَيُّ البِئْرِ بِالحِجَارَةِ، يُقَالُ: بِئْرٌ مَزبُورَةٌ، وَزَبَرَ البِئْرَ زَبْراً طَوَاهَا بِالحِجَارَةِ[١٩٠]، والأُزْبُرُ: الضَّخْمُ الزُّبْرَةِ[١٩١].

خامساً: مع كتب التفسير

١. تعرض الإمام الرازي للآية التي نحن بصددها، فقال في: ﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾، فيه إضمار، أي: فأتوه بها، فوضع تلك الزبر بعضها على بعض...)[١٩٢].

٢. أشار القرطبي إلى الآية بقوله: (﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾، أي أعطوني زبر الحديد، وناولونيها، أمرهم بنقل الآلة، وهذا كله إنما هو استدعاء العطية التي بغير معنى الهبة، وإنما هو استدعاء للمناولة؛ لأنه قد ارتبط من قوله: إنه لا يأخذ منهم الخرج، فلم يبق إلا استدعاء المناولة وأعمال الأبدان، و﴿زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾، قطع الحديد، وأصل الكلمة الاجتماع، ومنه

زبرة الأسد، لما اجتمع من الشعر على كاهله، وزبرت الكتاب أي كتبته، وجمعت حروفه)[١٩٣].

٣. قال أبو السعود: (القراءة بوصل الهمزة، أي: «جيئوني بزبر الحديد» على حذف الباء، كما في «أمرتك الخير»[١٩٤]؛ ولأن إيتاء الآلة من قبيل الإعانة بالقوة، دون الخراج على العمل)[١٩٥].

ومجمل أقوال المفسرين تصرح بأن السياق فيها يشير إلى العون والاستعانة والقوة والعمل الدؤوب.

سادساً: بعد أقوال الفضلاء، يمكن –بعد توفيق الله تعالى– قول الآتي:

١. من معاني الباء الاستعانة والمصاحبة، وحذفها في الآية الكريمة يدل على السرعة والعجلة، إذ المقام الذي قام به صاحب الخطاب بقوله «آتوني» لم يكن فيه توانٍ ولا كسل ولا تثبيط، وهذا ما نلمحه في جو الآيات الأخيرات من السورة نفسها، والله أعلم.

٢. حذف الباء –والله أعلم– جمع في الآية أمرين: الأول: السرعة والعجلة وعدم التواني من جهة، والآخر: الاستعانة والمصاحبة من جهة أخرى، فالاستعانة بمعنى أن زبر الحديد هي العون الكبير للخلاص من يأجوج ومأجوج، والمصاحبة بمعنى: آتوني أنتم وأموالكم وأبدانكم مع زبر الحديد حتى تكونوا قوة متحدة في وجه عدوكم، والله أعلم.

٣. قال عز في علاه على لسان قائلهم: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْماً﴾، فقال بعدها مباشرة ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ...﴾، فذكر الباء في «بقوة»؛ لأنه قصد الرجال والآلات للبناء، وقد يكون معها المال، أما مع الثانية فحذف الباء؛ لأنه قصد ما قصده من الرجال والآلات والمال، ومع قصد آخر وهو السرعة والعجلة، فكانت الخفة في اللفظ بحذف الباء علة إلى تقوية المعنى المراد، والله أعلم.

٤. الوتر الصوتي مع النصب «الفتحة» أقوى نبراً من الخفض «الكسرة»، فقوى السياق بحذف الخافض وهو «الباء»، فضلاً عن أن الفتحة أخف الحركات فجمع بين الخفة العائدة إلى أمر لفظي والقوة الصوتية العائدة إلى أمر لفظي ومعنوي معاً، والله تعالى أعلم.

ثالثاً: لفظ «أَنْ أَنْذِرِ» و«أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ»

قوله تعالى ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُبِينٌ﴾[يونس:٢].

أولاً: الآية مكية[١٩٦].

ثانياً: جو السورة العام.

السورة المكية لها خصائصها القرآنية العامة، وموضوع الآيات الكريمات مع السورة المباركة له (جوه الخاص ومذاقه المعين الذي يعيّنه موضوعه الأساسي وهو في اختصاره حقيقة الألوهية وحقيقة العبودية، وحقيقة العلاقات بينهما، وتعريف الناس بربهم الحق الذي ينبغي أن يدينوا له ويعبدوه، ويتبعوا أمره وشرعه... كما يعينه أسلوب العرض لهذا الموضوع، وهو أسلوب مدح، عميق الإيقاع، بالغ التأثير، حيث تشترك في أداء هذا الغرض كل خصائص التعبير من البناء اللفظي إلى المؤثرات الموضوعية...)[١٩٧].

ثالثاً: التوجيه النحوي

بيّن علماء النحو والتفسير حذف الخافض في الآية المباركة في موضعين:

١. قوله تعالى ﴿أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ﴾، والتقدير: بأن أنذر الناس[١٩٨].

٢. قال تعالى ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ﴾، والتقدير: بأن لهم قدم صدق[١٩٩].

والملاحظ في الآيتين الكريمتين حذف الباء منهما، وحذف الباء مع «أنّ» مطرد، كما ذكر هذا النحويون[٢٠٠].

ويجوز في ﴿أَنْ أَنْذِرِ﴾ أن تكون «أن» مصدرية أو تفسيرية، والمصدرية لها اعتباران: أن تكون مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، أو تجعلها الناصبة للفعل المضارع[٢٠١].

رابعاً: المعجم اللغوي

الإنذَارُ: الإبْلاغُ، وَلا يَكُونُ إلا فِي التَّخوِيفِ، وَالاسمُ النُّذُرُ، وَمِنهُ قولُهُ تَعَالَى ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾[القمر:١٦]، أيْ: إنذَارِي، وَالنَّذِيرُ: المُحَذِّرُ، وَأَصْلُ الإنْذَارِ، الإعْلامُ، يُقالُ: أَنْذَرَهُ إنْذَاراً، إذَا أَعلَمْتَهُ، فَأَنَا مُنْذِرٌ وَنَذِيْرٌ، أيْ: مُعَلِّمٌ وَمُخَوِّفٌ وَمُحَذِّرٌ[٢٠٢].

والإعْلامُ: التَّعرِيضُ لأَنْ يُعلَمَ الشَّيءُ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلكَ بِوَضْعِ العِلْمِ فِي القَلْبِ، وَالإنْذَارُ تَخْوِيفٌ مَعَ إعْلامِ مَوضِعِ المُخَافَةِ، مِنْ قَوْلِكَ: نَذَرت الشيءَ إذا علمتهُ[٢٠٣].

التَّبشِيرُ: بَشَرْتُ الرَّجُلَ أَبْشُرُهُ بِالضَّمِّ بَشْراً وَبُشُوْراً، مِنَ البُشْرَى، وَكَذلِكَ الإبْشَارُ وَالتَّبْشِيرُ ثَلاثُ لُغَاتٍ، وَالبِشَارَةُ لا تَكُونُ إلا بِالخَيْرِ، وَإنَّمَا تَكُونُ بِالشَّرِّ إذَا كَانَتْ مُقَيَّدَةً، كَقَولِهِ تَعَالَى ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[آل عمران:٢١]، وَالبِشَارَةُ: كُلُّ خَبَرٍ صِدْقٍ تَتَغَيَّرُ بِهِ بَشَرَةُ الوَجْهِ[٢٠٤].

خامساً: الآية في كتب التفسير واللغة

مما لا ريب فيه أن تفصيل معنى الآية من جميع جوانبها أمر مهم في كشف الدلالة التعبيرية للآية نفسها، ويقف أمامنا في أول وهلة سؤال مُفاده: لم قدم الإنذار على البشارة؟

وقد كفانا الإمام الرازي مؤنة البحث بقوله: (إنه تعالى لما بيّن أنه أوحى إلى رسوله، بيّن بعده تفصيل ما أوحى إليه، وهو الإنذار والتبشير. أما الإنذار: فللكفار والفساق، ليرتدعوا بسبب ذلك الإنذار عن فعل ما لا ينبغي. وأما التبشير: فلأهل الطاعة لتقوى رغبتهم فيها. وإنما قدم الإنذار على التبشير؛ لأن التخلية مقدمة على التحلية، وإزالة ما لا ينبغي مقدم في الرتبة على فعل ما ينبغي)[٢٠٥].

وهذا ما يوصلنا إلى حقيقتين، وهما:

١. انتفاء الحجة حتى لا يقول أحدهم ما جاءنا من نذير.

٢. البيان الإلهي والتوجيهي العجيب الرصين في بيان محوري هذا الدين، وهو الجمع بين الإنذار والبشارة، بمعنى أن (خلاصة الوحي: إنذار الناس بعاقبة المخالفة، وتبشير المؤمنين بعقبى الطاعة، وهذا يتضمن بيان التكاليف الواجبة الاتباع، وبيان النواهي الواجبة الاجتناب)[٢٠٦].

سادساً: نهاية المطاف

١. اكتفى ابن عاشور في تعليله بقوله: (وفعل التبشير يتعدى بالباء، فالتقدير: وبشر الذين آمنوا بأن لهم قدم صدق، فحذف حرف الجر مع «أن» جرياً على الغالب)[٢٠٧]. ومعنى كلامه أن حذف الباء مع «أن» مطرد.

٢. حذف الباء في موضعين –والله تعالى أعلم– دليل على حتمية الوقوع مع التمكن والحصول، فلا يحتاج السياق إلى ذكر حرفي، فضلاً عن أن الحذف أعطى دلالة أخرى، وهي سرعة الجزاء والعطاء معاً، ولا سيما في وجود الاختلاف بين المقامين، فمع الإنذار لم يذكر العاقبة، ومع البشارة ذكر العاقبة وهي قوله ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾؛ وذلك لتباين المقامين.

٣. السياق الموضوعي لمطلع سورة يونس «عليه السلام»، يوحي ببيان أمر مُفاده: أنّ كفار قريش تعجبوا من تخصيص الله تعالى محمدا بالرسالة والوحي، فأنكر الله تعالى عليهم ذلك التعجب[٢٠٨]، فألغى السياق القرآني الوسيط الحرفي الذي بحذفه يكون السياق أكثر ملاءمة وقوة وتماسكاً من ذكره، والله تعالى أعلم.

٤. ثمة مسألة أخرى، وهي إسقاط الجار في كلا الموضعين، بيد أن المقامين مختلفان، هذا ليوصلنا إلى حقيقة عظيمة مُفادها قوله تعالى ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾[الحجر:٤٩–٥٠]، فكلا الأمرين مطلوب؛ لانتفاء الحجة منهم فيما بعد، فضلا عن المناسبة بين الصدر والعجز في الآية نفسها.

٥. يمكن أن نضيف أمراً آخر، وهو –والله تعالى أعلم– أن الإنذار تحذير وأن البشارة تطمين وتهليل، وكلا الموضعين يحتاج إلى المباغتة في الإخبار، فناسب ذلك الحذف.

رابعاً: لفظ «حميماً»

قوله تعالى ﴿وَلا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً﴾[المعارج: ١٠].

أولاً: الآية مكية في سورة مكية أيضاً[٢٠٩].

ثانياً: جو الآية والسورة

يقول سيد قطب: (هذه السورة حلقة من حلقات العلاج البطيء المرير العميق الدقيق لعقابيل الجاهلية في النفس البشرية، كما واجهها القرآن في قلة... والحقيقة الأساسية التي تعالج السورة إقرارها هي حقيقة الآخرة وما فيها من جزاء، وعلى وجه الخصوص ما فيها من عذاب للكافرين، كما أوعدهم القرآن الكريم.. وتارة يواجهها بما يشبه السياط اللاذعة، تلهب الحس، فلا يطيق وقعها ولا يصبر على لذعها، وتارة يواجههما بما يشبه المناجاة الحبيبة، والمسارة الودود التي تهفوا لها المشاعر وتأنس لها القلوب، وتارة يواجهها بالهول المرعب والصرخة المرعبة التي تفتح الأعين على الخطر الداهم القريب، وتارة يواجهها بالحقيقة في بساطة ونصاعة لا تدع مجالا للتلفت عنها ولا الجدال فيها...)[٢١٠].

ثالثاً: التوجيه النحوي

في الآية قراءتان[٢١١]:

الأولى: قرأ العامة «يَسْأَلُ» مبيناً للفاعل، والمفعول الثاني محذوف، فقيل: تقديره لا يسأله نصره ولا شفاعته لعلمه أن ذلك مفقود، وقيل: لا يسأله شيئا من حمل أوزاره، وقيل: «حميماً» منصوب على نزع الخافض، أي: عن حميم؛ لشغله عنه.

والأخرى: وقرأ أبو جعفر وأبو حيوة وشيبة وابن كثير في رواية «يُسْأَلُ» مبنيا للمفعول، فقيل: «حميماً» مفعولٌ ثانٍ لا على إسقاط الخافض، والمعنى: لا يسأل إحضاره، وقيل: بل هو على إسقاط «عن» أي: عن حميم.

وكان للفراء ترجيح بين القراءتين بقوله (لا يسأل ذو قرابة عن قرابته، ولكنهم يعرفونهم بالبناء للمجهول ساعة، ثم لا تعارف بعد تلك الساعة، وقد قرأ بعضهم «ولا يُسألُ حميمٌ حميماً»، لا يقال لحميمٍ: أين حميمك؟ ولست أشتهي ذلك؛ لأنه مخالف للتفسير؛ ولأن القراء مجتمعون على «يَسألُ»)[٢١٢].

رابعاً: المعنى اللغوي

حَمَّ المَاءَ سَخَّنَهُ، وَبَابُهُ: رَدَّ، وَحُمَّ المَاءُ بِنَفسِهِ صَارَ حَارّاً يَحَمُّ بِالفَتْحِ حَمَمَاً بِفَتحَتَينِ، وَحُمَّ الشَّيءُ وَأُحِمَّ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فِيهِمَا، أيْ: قَدَّرَ فَهُوَ مَحمُومٌ، وحُمَّ الرَّجُلُ أَيضَاً مِنَ الحُمّى، وَأَحَمَّهُ اللهُ، فَهُوَ مَحمُومٌ وَهُوَ مِنَ الشَّوَاذِّ، وَالحَمِيمُ: المَاءُ الحَارُّ، وَقَدْ اسْتَحَمَّ أيْ اغْتَسَلَ بِالحَمِيمِ، هَذَا هُوَ الأَصْلُ، ثُمَّ صَارَ كُلُّ اغْتِسَالٍ اسْتِحْمَامَاً، بِأَيِّ مَاءٍ كَانَ، وَأَحَمَّهُ: غَسَّلَهُ بِالحَمِيمِ، وَحَمِيمُكَ: قَرِيبُكَ الّذِي تَهْتَمُّ لأَمْرِهِ[٢١٣].

خامساً: حول ما قاله علماء اللغة والمفسرون

يقول الإمام الرازي: (قال ابن عباس[٢١٤]: الحميم القريب، الذي يعصب له وعدم السؤال إنما كان لاشتغال كل أحد بنفسه وهو كقوله ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[الحج:٢]،... أن يكون التقدير «لا يسأل حميم عن حميمه»، فحذف الجار وأوصل الفعل... وقرأ ابن كثير «وَلاَ يُسْأَلُ»، بضم الياء، والمعنى: لا يُسأل حميم عن حميمه ليتعرف شأنه من جهته، كما يتعرف خبر الصديق من جهة صديقه، وهذا أيضاً على حذف الجار)[٢١٥].

فالمشهد هائل بحق؛ (لشدة ما يعتري الناس من الهول، فمن شدة ذلك أن يرى الحميم حميمه في كرب وعناء، فلا يتفرغ لسؤاله عن حاله؛ لأنه في شُغل عنه، فحذف متعلق «يسأل»؛ لظهوره من المقام ومن قوله «يبصرونهم»، أي: يبصر الأخلاء أحوال أخلائهم من الكرب، فلا يسأل حميم حميماً، قال كعب بن زهير:

وَقَالَ كُلُّ خَلِيلٍ كُنْتُ آمُلُهُ *** لا أُلْهِيَنَّكَ إِنِّي عَنْكَ مَشْغُولُ)[٢١٦].

سادساً: نهاية المطاف

إذا انتقلنا من أقوال الفضلاء إلى ما يمكن قوله –بعد توفيق الله تعالى– فنجمل ما يأتي:

١. يمكن أن نقسّم أسرار الحذف الحرفي على محورين:

أ. المحور الفني: وتندرج فيه مسألتان:

الأولى: المشهد الواقعي:

فالسورة المباركة الكريمة تعرضت لمشهد عظيم من مشاهد يوم القيامة، والذي يمثله القرآن الكريم بمواضع كثر، ومنها قوله عز في علاه: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ * وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ * وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ * لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾[عبس: ٣٤–٣٧]. فهو يرفع شعاراً «نفسي نفسي»، فتتقطع أواصر النسب والحسب ولا تبقى إلا رحمة الله جل وعلا.

الثانية: السياق البديع

سياق الآيات الكريمات يوحي إلى حلقة «التوسع في المعنى»، وهي حلقة رائدة من حلقات الإعجاز القرآني، ولاسيما وإن الحذف بحد ذاته توسع في المعنى، فلما حذف الجار ونصب الاسم أعطى السامع المتأمل نظرة عميقة وجليلة، لعظم ذلك المشهد، خصوصاً إذا ما أخذ يحذو إلى ما بعدها من آيات فضليات.

ب. المحور الصوتي:

لفظ «حميماً» ذو الشكل المنصوب الذي أعطاها السياق القرآني هذه الصفة ناسب المشهد الداخلي للآيات الكريمات، والتي حفلت بها سورة المعارج. فـ«حميما» المنتهي بتنوين الفتح المدغم بياء «يود» في حالة الوصل، والمنتهي بألف الإطلاق المنفتحة في حالة الوقف، إذ تؤلف حالة الوصل قضية اندماج الصوت مع المعنى «حميميَّوَدُّ»... وتؤلف حالة الوقف قضية انفتاح الصوت لعظم المشهد والمقام والموقف معا، حميماااا... وكلا الموضعين في حالة

النصب ملائم لسياق آيات سورة المعارج شكلاً ومضموناً، بخلاف لو خفض السياق القرآني «حميماً» فقال «عن حميم»، لأصبح الصوت ساكناً في حالة الوقف ومندمجاً –ليس كالمنصوب– في حالة الوصل:

حميمْ ← الوقف

حميميَّوَدُّ ← الوصل

والمقطع الساكن لا يعطي وصفاً للمقام كالمقطع المفتوح بالألف في هذا الموضع.

٢. ثمة مسألة أخرى نجعلها مسك الختام، وهي –والله أعلم– أن السياق القرآني لو كان «ولا يسأل حميم عن حميم»؛ لأصبح التركيز على الحميم الذي قد يراد به هنا الصديق، أما حين نزع الجار ونصبت الاسم «حميماً» أعطى السياق قوة معنوية أخرى فضلاً عن الصديق وهي التلويح والتذكير والإشارة إلى حميم جهنم – أجارنا الله منها جميعا– فبالنصب جمع السياق بين الأمرين، ليكون توسعاً في المعنى المراد.

٣. إن حال كل منصوب منونٍ في لغة العرب إبداله في حالة الوقف ألفاً؛ لخفّته، ولذا جاء مرسوماً كذلك في رسم المصحف دلالة على هذه الخفة، فإن لاحظنا «الظنونا» و«الرسولا» و«السبيلا» في المصحف الشريف عند الوقف أو الوصل، فإن العرب تقول: جاء بها حرصاً على بقاء الفتحة؛ ولأن الألف تدعمها وتقويها[٢١٧]. وهذا من إعجاز القرآن المنزل بلغة العرب، وهو سر من أسرار نزع الخافض.

خامساً: لفظ «ما أمرهم»

قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلائِكَةٌ غِلاظٌ شِدَادٌ لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[التحريم:٦].

أولاً: السورة مدنية بإجماع[٢١٨].

ثانياً: جو الآية الكريمة

يقول سيد قطب (إن تبعة المؤمن في نفسه وفي أهله تبعة ثقيلة رهيبة. فالنار هناك وهو متعرض لها هو وأهله، وعليه أن يحول دون نفسه وأهله ودون هذه النار التي تنتظر هناك، إنها نار فظيعة متسعرة: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾.. الناس فيها كالحجارة سواء، في مهانة الحجارة، وفي رخص الحجارة، وفي قذف الحجارة، دون اعتبار ولا عناية، وما أفظعها ناراً هذه التي توقد بالحجارة! وما أشده عذاباً هذا الذي يجمع إلى شدة اللذع المهانة والحقارة! وكل ما بها وما يلابسها فظيع رهيب: ﴿عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾، تتناسب طبيعتهم مع طبيعة العذاب الذي هم به موكلون.. ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾.. فمن خصائصهم طاعة الله فيما يأمرهم، ومن خصائصهم كذلك القدرة على النهوض بما يأمرهم.. وهم بغلظتهم هذه وشدتهم موكلون بهذه النار الشديدة الغليظة، وعلى المؤمن أن يقي نفسه وأن يقي أهله من هذه النار)[٢١٩].

ثالثاً: التوجيه النحوي

قال الزمخشري: (﴿مَا أَمَرَهُمْ﴾ في محل النصب على البدلية، أي: لا يعصون ما أمر الله، أي: أمره، كقوله تعالى ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾[طه:٩٣]، أو لا يعصونه فيما أمرهم)[٢٢٠].

وهذا يعني أنّ محل «ما أمرهم» كما يأتي[٢٢١]:

١. أن تكون «ما» مصدرية، فيصبح التقدير: «لا يعصون الله أمره»، فيكون في «ما أمرهم» وجهان:

الأول: «ما أمرهم» المصدر المؤول منهما في محل نصب بدل اشتمال من الاسم الشريف «الله».

والآخر: على تقدير نزع الخافض، أي: لا يعصون الله في أمره.

٢. أن تكون «ما» موصولة، والتقدير: لا يعصون الله الذي أمرهم به، أي: بالذي أمرهم به، والعائد «به» محذوف وهو مقدر.

ووضّح السّمين الحلبي في «ما أمرهم»، إذ يقول: («ما أمرهم» يجوز أن تكون «ما» بمعنى «الذي»، والعائد محذوف، أي: ما أمرهموه، والأصل: به، لا يقال: كيف حذف العائد المجرور ولم يجرّ الموصول بمثله، لأنه يطّرد حذف هذا الحرف فلم يحذف إلا منصوباً، وأن تكون مصدرية، ويكون محلها بدلاً من اسم الله بدل اشتمال، كأنه قيل: لا يعصون أمره)[٢٢٢].

رابعاً: المعجم اللغوي:

يعصون ، أمرهم ، يفعلون ، يؤمرون

يَعْصُونَ: مِنْ عَصَى عِصيَانَاً، إِذَا خَرَجَ عِن الطَّاعَةِ، وَأَصْلُهُ أَنْ يَمْتَنِعَ بِعَصَاهُ[٢٢٣].

أَمَرَهُمْ: مِنَ الأَمْرِ، يُقَالُ أَمَرَهُ بِكَذَا[٢٢٤].

يَفْعَلُونَ: الفِعْلُ: التَّأْثِيرُ مِنْ جِهَةِ مُؤَثِّرٍ، وَهُوَ عَامٌّ لِمَا كَانَ بِإِجَادَةٍ أَوْ غَيْرِ إِجَادَةٍ، وَلِمَا كَانَ بِعِلْمٍ أَوْ غَيْرِ عِلْمٍ، وَقَصْدٍ أَوْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَلِمَا كَانَ مِنَ الإِنْسَانِ وَالحَيْوَانِ وَالجَمَادَاتِ[٢٢٥].

يُؤْمَرُونَ: وَهُوَ مِنَ الأَمْرِ، وَهُوَ الشَّأْنُ، وَجَمْعُهُ أُمُوْرٌ، وَمَصْدَرُ أَمَرْتُهُ إِذَا كَلَّفْتُهُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئَاً، وَهُوَ لَفْظٌ عَامٌّ لِلأَفْعَالِ وَالأَقْوَالِ كُلِّهَا[٢٢٦].

خامساً: مع كتب التفسير واللغة

من المفسرين من فسر الآية بقوله: (﴿لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾، فيما مضى ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾، فيما يستقبل، أو لا يمتنعون عن قبول الأوامر والتزامها، ويؤدون ما يؤمرون به)[٢٢٧]. بمعنى (﴿لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾، أي: لا يخالفونه في أمره من زيادة أو نقصان، ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾، أي: في وقته فلا يؤخرونه ولا يقدمونه)[٢٢٨].

وهذا دليل واضح وجلي على (اشتدادهم لمكان الأمر، لا تأخذهم رأفة في تنفيذ أوامر الله تعالى والانتقام من أعدائه، وفيه إشارة إلى أن الملائكة مكلفون في الآخرة بما أمرهم الله تعالى به، وبما ينهاهم عنه، والعصيان منهم مخالفة للأمر والنهي)[٢٢٩].

ويرى القزويني (ت ٧٣٩هـ) أنّ الآية محمولة على معنى(لا يعصون الله في الحال، ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل، وفيه نظر؛ لأن العصيان يضادّ فعل المأمور به، فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تضادّاً؟)[٢٣٠].

سادساً: نهاية المطاف

بعد استعراض جو السورة وبيان الموقع النحوي، وآراء المفسرين يمكن بعد فضل الله تعالى توجيه حذف الخافض «في» من قوله تعالى «ما أمرهم» على وفق الآتي:

١. جملتا قوله تعالى ﴿لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾، ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾، متقاربتان في المعنى ظاهراً غير أن المفسرين كان لهم قول فيهما، ومنهم الزمخشري إذ يقول: (فإن قلت: أليست الجملتان في معنى واحد؟ قلت: لا، فإنّ معنى الأولى: أنهم يتقبلون أوامره، ويلتزمونها ولا يأبونها ولا ينكرونها، ومعنى الثانية: أنهم يؤدون ما يؤمرون به لا يتثاقلون عنه ولا يتوانون فيه)[٢٣١]. وهذا يعني أنه لا تكرار في الموضعين، ولذا يقول الآلوسي: (إنّ الأولى لبيان القبول باطنا فإن العصيان أصله المنع والإباء، وعصيان الأمر صفة الباطن بالحقيقة؛ لأن الإتيان بالمأمور إنما يعد طاعة إذا كان بقصد الامتثال، فإذا نفى العصيان عنهم دل على قبولهم وعدم إبائهم باطنا، والثانية: لأداء المأمور به من غير تثاقل وتوان على ما يشعر به الاستمرار المستفاد من «يفعلون»، فلا تكرار)[٢٣٢]. وهذا يعني أن كلا الموضعين يحمل سمة تعبيرية في إيصال المعنى المراد بأدق صورة وأبهى مقام.

٢. جو الآية مقارنة بالسورة المباركة تدور حول حقيقة مُفادها أنهم (مهما أمرهم به تعالى يبادروا إليه لا يتأخرون عنه طرفة عين، وهم قادرون على فعله، ليس بهم عجز عنه، وهؤلاء هم الزبانية عياذاً بالله منهم)[٢٣٣]. وهذا جبلّة حتمية الوقوع مع ملائكة الحق سبحانه وتعالى.

٣. حذف الجار في سياق الآية الكريمة يصل بنا –والله تعالى أعلم– إلى حقائق، ومنها:

أ. امتثال المأمور، وهم الملائكة، ففي حذف الجار يكون الامتثال أكثر ملاءمة مع السياق، وجمالية المعنى مما لو كان موجوداً.

ب. سرعة الامتثال، إذ إن حذف الجار أعطى للقارئ المتأمل صورة ذهنية يظهر من خلالها نزر من روائع التعبير القرآني، وحسبنا ما قاله ابن عاشور: (وأما قوله ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ فهو تصريح بمفهوم ﴿لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾، دعا إليه مقام الإطناب في

الثناء عليهم مع ما في هذا التصريح من استحضار الصورة البديعة في امتثالهم لما يؤمرون به)[٢٣٤].

ت. التعميم لا التخصيص، والمعنى أن حذف الجار أعطى شمولية الامتثال لجميع ما أمرهم الله به، فيكون أقوى من إظهار الجار الذي قد يوحي إلى بيان خصلة وصفة دون أخريات. ولذا حينما تقول: التزمت بأوامره، والتزمت أوامره، فالثانية تعطي صورة التعميم في الالتزام ما لم تعطها الجملة الأولى بالقوة والحبكة نفسيهما، وهذا ما نلمحه في الآية الكريمة التي نحن بصددها.

ث. حذف الخافض يعطي للمتمعن سعة التأمل ودقة الاختيار حتى يكون فكر القارئ متأملاً فيزداد يقيناً لا سامعاً فقط فيزداد نَصَباً، ومن هذه السعة تدبر قوة الامتثال والانقياد والوصول إلى حلاوة حقيقة قوله تعالى ﴿لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾.

سادساً: لفظ «ظنَّه»

قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[سبأ: ٢٠].

أولاً: الآية من سورة مكية[٢٣٥].

ثانياً: جو الآية

قال السيوطي: (أخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم عن ابن عباس «رضي الله عنهما» في قوله ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾، قال إبليس: إن آدم خلق من تراب ومن طين ومن حمأ مسنون خلقاً ضعيفاً، وإني خُلِقْتُ من نار والنار تحرق كل شيء ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلاً﴾[الإسراء: ٦٢]، قال فصدق ظنه عليهم فاتبعوه إلا فريقا من المؤمنين، قال: هم المؤمنون كلهم)[٢٣٦].

وذكر ابن كثير ما نصه: (وقال الحسن البصري: لما أهبط الله آدم «عليه الصلاة والسلام» من الجنة ومعه حواء، هبط إبليس فرحاً بما أصاب منهما، وقال: إذا أصبت من الأبوين ما أصبت، فالذرية أضعف وأضعف، وكان ذلك ظناً من إبليس، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فقال عند ذلك إبليس: لا

أفارق ابن آدم مادام فيه الروح، أعده وأمنيه وأخدعه، فقال الله تعالى: وعزتي وجلالي لا أحجب عنه التوبة ما لم يغرغر بالموت، ولا يدعوني إلا أجبته، ولا يسألني إلا أعطيته، ولايستغفرني إلا غفرت له. رواه ابن أبي حاتم)[٢٣٧].

ويبين سيد قطب العلاقة السياقية والصورة البيانية بين قصة سبأ التي حوتها بدايات السورة المباركة، وبين ختام هذه القصة بظن إبليس، فنراه يقول: (وفي ختام القصة يخرج النص من إطار القصة المحدود إلى إطار التدبير الإلهي العام والتقدير المحكم الشامل والسنة الإلهية العامة، ويكشف عن الحكمة المستخلصة من القصة كلها، وما يكمن فيها وخلفها من تقدير وتدبير،... لقد سلك القوم هذا المسلك الذي انتهى إلى تلك النهاية؛ لأن إبليس صدق عليه ظنه في قدرته على غوايتهم فأغواهم، فاتبعه إلا فريقا من المؤمنين... ويتسع مجال النص القرآني ومجال هذا التعقيب، فلا يعود قاصراً على قصة سبأ إنما يصلح تقريراً لحال البشر أجمعين، فهي قصة الغواية والهداية، وملابستها وأسبابهما وغايتهما ونتائجهما في كل حال)[٢٣٨].

ثالثاً: التوجيه النحوي

قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، في الآية قراءات عدة[٢٣٩]:

١. إدغام الدّال في الصاد في قوله ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ﴾، وقرأ بها أبو عمرو وحمزة والكسائي وهشام[٢٤٠].

٢. ﴿صَدَّقَ﴾، بالتشديد، وقرأ بها عاصم وحمزة والكسائي[٢٤١]. ﴿ظَنَّهُ﴾: بالنصب، مفعول به لـ﴿صَدَّقَ﴾، وهي قراءة ابن عباس وقتادة وطلحة وعاصم والأعمش[٢٤٢]، والمعنى: وجد ظنه صادقاً، أي: ظنّ شيئاً فوقع ما ظنّ[٢٤٣].

٣. «ظَنُّهُ» بالرفع، و«إِبْلِيسَ» بالنصب، قرأ بهذا زيد بن علي وأبو الهجهاج والزهري وجعفر بن محمد ويعقوب وبلال بن أبي برزة وسهل، إذ أسند الفعل إلى «ظَنَّهُ»، لأنه «ظناً» فصار ظنه في الناس صادقاً، كأنه صدقه ظنه، ولم يكذبه[٢٤٤].

٤. «ظنُّه» و«إبليسُ» برفعهما، وهي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو، فـ«ظنُّه» بدل من «إبليس»، وهو بدل اشتمال[٢٤٥].

٥. «صَدَقَ» بتخفيف الدال، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر ومجاهد وأبي جعفر وشيبة ويعقوب، وفي «ظَنَّهُ» ثلاثة أوجه[٢٤٦]:

أ. منصوب على المصدر، أي يظنُّ ظنّا.

ب. منصوب على نزع الخافض، أي: في ظنّه.

ت. مفعول به منصوب على حد قولهم: أخطأت ظني، وأصبت ظنّي.

فضلاً عن أن ابن خالويه ذكر قراءة «ظَنَّهْ» بفتح النون من التشديد وإسكان الهاء[٢٤٧].

رابعاً: المعجم اللغوي

صَدَقَ: الصِّدْقُ نَقِيضُ الكَذِبِ، وَصَدَقْتَهُ: قُلْتَ لَهُ صِدْقاً، وَكَذَلِكَ مِنَ الوَعِيدِ إِذَا أَوْقَفْتَهُمْ قُلْتَ: صَدَقْتُهُمْ، وَالصِّدْقُ: الكَامِلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ[٢٤٨].

ظَنَّهُ: الظَّنُّ شَكٌّ وَيَقِينٌ، إلا أَنَّهُ لَيْسَ بِيَقِينِ عَيَانٍ، إِنَّمَا هُوَ يَقِينُ تَدَبُّرٍ، فَأَمَّا يَقِينُ العَيَانِ فَلا يُقَالُ فِيهِ إلا عِلمٌ، وَهُوَ يَكُونُ اسْمَاً وَمَصْدَرَاً[٢٤٩]، وَهَذَا يَعنِي أَنَّ الظَّنَّ يَدُلُّ عَلَى مَعنَيَيْنِ مُخْتَلِفَينِ: يَقِينٌ وَشَكٌّ، فَأَمَّا اليَقِينُ فَقَوْلُ القَائِلِ: ظَنَنْتُ زَيْدَاً، أيْ أَيْقَنْتُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو اللَّهِ﴾[البقرة:٤٦]، أَرَادَ –وَاللهُ أعْلَمُ–: يُوقِنُونَ، ... وَالأَصْلُ الآخَرُ: الشَّكُّ، يُقَالُ: ظَنَنْتُ الشَّيْءَ إِذَا لَمْ نَتَيَقَّنَهُ[٢٥٠].

خامساً: مع أهل التفسير واللغة

فصّل الفرّاء قوله في الآية ما نصه: (وقوله ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾، نصبت الظن بوقوع التصديق عليه، ومعناه أنه قال: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾[ص:٨٢]، قال الله: صدق عليه ظنه، لأنه إنما قاله بظن لا بعلم، وتقرأ «ولقد صدق عليهم إبليس ظنَّه»، نصبت الظن على قوله، ولقد صدق عليهم في ظنه، ولو قلت: ولقد

صدق عليهم إبليس ظنه ترفع إبليس والظن كان صواباً على التكرير: صدق عليهم ظنُّه، كما قال: ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[البقرة:٢١٧]، يريد: عن قتال فيه، وكما قال ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[المائدة:٧١]، ولو قرأ قارئ: ولقد صدق عليهم إبليس ظنه، يريد: صدقه ظنه عليهم، كما نقول: صدقك ظنك، والظن يخطئ ويصيب)[٢٥١].

مسك الختام:

لا شك ولا ريب أن الحذف في السياق القرآني له دلالته ومكانته السياقية؛ لأنه الكلام المعجز في ألفاظه وفي معانيه، ولا يمكن أن يكون الحذف دون وجود جمالية في التعبير ودقة في الأداء؛ لأننا مع كتاب ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فصلت:٤٢]. ويمكن –بعد توفيق الله تعالى– قول الآتي:

١. حذف الجار من «ظنَّه» والأصل –والله أعلم– في ظنه، أن ظن إبليس كان قديماً، وقد تحقق ظنه بدليل قوله تعالى ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، لكن هذا الظن لم يكن موافقاً لجميع الخلق بل كانت الطائفة المؤمنة المخلصة مستثناة من ذلك، بدليل قوله تعالى ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾، فهم الذين ليس لديه سلطان موجه عليهم بدليل قوله تعالى ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾[الحجر:٤٢]، فالقضية قضية تلزم حذف الجار للتوسع في المعنى في الحالات الإعرابية بحسب ما يوافقها السياق، ولظهور المعنى بالمسار الصحيح.

٢. حذف الجار «في»، ومن المعلوم أن «في» من معانيه الظرفية الذي بذكره قد يقيد السياق من وجهة واحدة، ففي حذفه أطلق السياق، فلم يقيد وجهة بعينها بل ترك المتأمل العالم بالقرآن يقدر ذلك المحذوف، فجمع بين تعدد الأوجه على وفق ما يقتضيه السياق، ويناسبه وبين تأويل المحذوف بـ«في».

٣. علاوة على ما ذكرنا، فإن الآية لو كانت بذكر الوسيط الحرفي «في» لامتنع التوسع في الحالات الإعرابية التي تنطوي على وفق سياق الآية الصحيح فناسب ذلك الحذف، ويمكن أن يكون للإيجاز والاختصار ضرب من دواعي هذا الحذف، والله تعالى أعلم.

سابعاً: لفظ «نفسه»

قوله تعالى ﴿لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾[آل عمران:٢٨]. وقوله تعالى ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾[آل عمران: ٣٠].

أولاً: الآيتان من سورة آل عمران، وهي مدنية بإجماع[٢٥٢].

ثانياً: جو الآية:

يقول سيد قطب «رحمه الله» موضّحاً جو الآيتين ما نصه: (هكذا، ليس من الله في شيء، لا في صلة ولا نسبة، ولا دين ولا عقيدة، ولا رابطة ولا ولاية، فهو بعيد عن الله، منقطع الصلة تماماً في كل شيء تكون فيه الصلات، ويرخص فقط بالتقية لمن خاف في بعض البلدان والأوقات، ولكنها تقية اللسان لا ولاء القلب ولا ولاء العمل، قال ابن عباس –رضي الله عنهما– «ليس التقية بالعمل إنما التقية باللسان»[٢٥٣]، فليس من التقية المرخص فيها أن تقوم المودة بين المؤمن وبين الكافر –والكافر هو الذي لا يرضى بتحكيم كتاب الله في الحياة على الإطلاق، كما يدل السياق هنا ضمناً وفي موضع آخر من السورة تصريحاً –كما أنّه ليس من التقية المرخص بها أن يعاون المؤمن الكافر بالعمل في صورة من الصور باسم التقية، فما يجوز هذا الخداع على الله! ولما كان الأمر في هذه الحالة متروكاً للضمائر ولتقوى القلوب وخشيتها من علام الغيوب، فقد تضمن التهديد تحذير المؤمنين من نقمة الله وغضبه في صورة عجيبة من التعبير حقاً: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللّهِ الْمَصِيرُ﴾[آل عمران:٢٨]، ثم يتابع السياق التحذير ولمس القلوب، وإشعارها أن عين الله عليها)[٢٥٤] ثم يتابع قوله: (ثم يتابع السياق الحملة على القلب البشري، فيكرر تحذير الله للناس من نفسه –سبحانه–: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللّهُ نَفْسَهُ﴾، ويذكرهم رحمته في هذا التحذير والفرصة متاحة قبل فوات الأوان: ﴿وَاللّهُ رَؤُوفُ بِالْعِبَادِ﴾، ومن رأفته هذا التحذير وهذا التذكير، وهو دليل على إرادته الخير والرحمة بالعباد، وتشي هذه الحملة الضخمة المنوعة الإيماءات والإيحاءات والأساليب والإشارات، بما كان واقعاً في حياة الجماعة المسلمة من خطورة تميع العلاقات بين أفراد من المعسكر المسلم

وأقربائهم وأصدقائهم وعملائهم في مكة مع المشركين وفي المدينة مع اليهود، تحت دوافع القرابة أو التجارة، على حين يريد الإسلام أن يقيم أساس المجتمع المسلم الجديد على قاعدة العقيدة وحدها، وعلى قاعدة المنهج المنبثق من هذه العقيدة، الأمر الذي لا يسمح الإسلام فيه بالتميع والأرجحة إطلاقاً)[٢٥٥].

ثالثاً: التوجيه النحوي:

ذكر الإمام القرطبي أنّ في الآية قولاً ما نصّه: (قال ابن عباس[٢٥٦]: نهى الله المؤمنين أن يلاطفوا الكفار فيتخذوهم أولياء، ومثله ﴿لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ﴾[آل عمران:١١٨]، وهناك يأتي بيان هذا المعنى، ومعنى ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾[آل عمران:٢٨]، أي: فليس من حزب الله ولا من أوليائه في شيء، مثل ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف:٨٢]، حكى سيبويه[٢٥٧]: هو منى فرسخين، أي من أصحابي ومعي)[٢٥٨].

وذكر في باب التحذير ما مُفاده (احذر: يتعدى إلى مفعولين بنفسه، قال تعالى ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾[آل عمران:٢٨])، ثم يذكر الوجه السياقي الذي يدعي إلى التقدير، بقوله (بل الواجب تقديم ما يؤدي الغرض ويناسب الحال)[٢٥٩].

(ففي كلام الكتاب قولهم «حذرت من الفتنة»، وهو صحيح، ولك أن تقول «حذرت الفتنة»، فتعدي الفعل، فإذا شددت الذال قلت: «حذرته من الفتنة»، ولك أن تقول «حذرته الفتنة» فتعديه إلى اثنين، وعليه قوله تعالى ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾، أي: يحذركم الله غضبه)[٢٦٠].

رابعاً: المعجم اللغوي:

يُحَذِّرُكُمْ: مِنَ التَّحْذِيرِ: التَّخْوِيفِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾، أَيْ: يُحَذِّرُكُمْ إِيَّاهُ[٢٦١]. وَقالَ الخَلِيلِ: الحَذَرُ مَصْدرُ قَوْلِكَ: حَذِرْتُ أَحْذِرُ حَذَرَاً، فَأَنَا حَاذِرٌ وَحَذِرٌ... وَأَنَا حَذِيرُكَ مِنْهُ، أيْ: أُحَذِّرُكَ، وَحَذَارِ يَا فُلانُ، أيْ: احْذَرْ[٢٦٢].

نَفْسَهُ: المَقْصُودُ هُنَا الحَقُّ عَزَّ وَجَلَّ، بِمَعنَى: وَيُحَذِّرُكُمْ إِيَّاهُ[٢٦٣]. وَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ مَحْذُوفَاً، أيْ: وَيُحَذِّرُكُمْ اللهُ عِقَابَهُ[٢٦٤].

خامساً: مع كتب التفسير واللغة:

قال الآلوسي: (وفيه تهديد عظيم مشعر بتناهي المنهي عنه في القبح، حيث علق التحذير بنفسه، وإطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الذي أراده جائز من غير مشاكلة على الصحيح، وقيل النفس بمعنى الذات، وجواز إطلاقه حينئذ بلا مشاكلة، مما لا كلام فيه عند المتقدمين، وقد صرح بعض المتأخرين بعدم الجواز، وإن أريد به الذات إلا مشاكلة)[٢٦٥].

هذا مع ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ الأولى، وأما الأخرى: فذكر أن المعنى يتلخص (بإظهار قهاريته وهو مما لا يكاد ينبغي أن يخرج الكتاب العزيز عليه)[٢٦٦].

وذكر ابن عطية ما نصه: (وقوله تعالى ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ﴾، إلى آخر الآية، وعيد وتنبيه ووعظ وتذكير بالآخرة، وقوله «نفسه» نائبة عن إياه، وهذه مخاطبة على معهود ما يفهمه البشر، والنفس في مثل هذا راجع إلى الذات)[٢٦٧].

مسك الختام:

بعد توفيق الله تعالى ومن ثَمَّ أقوال الفضلاء يمكن قول الآتي:

١. حذف الجار في هذا الموضع أبلغ في التحذير من ذكره، وعلى هذه الشاكلة يقول ابن عاشور: (وانتصاب «نفسه» على نزع الخافض، وأصله: ويحذركم الله من نفسه، وهذا النزع هو أصل انتصاب الاسمين في باب التحذير في قولهم «إياك الأسد»، وأصله: أحذرك من الأسد. وقد جعل التحذير هنا من نفس الله، أي ذاته؛ ليكون أعمّ في الأحوال؛ لأنه لو قيل: يحذركم الله غضبه لتوهم أن لله رضىً لا يضر معه تعمد مخالفة أوامره، والعرب إذا أرادت تعميم أحوال الذات علقت الحكم بالذات: كقولهم لولا فلان لهلك فلان)[٢٦٨].

٢. إيصال الخطاب الموجه من أعلى رتبة وهو الله عز وجل إلى الأدنى بحذف الجار من «نفسه»، يكون –والله تعالى أعلم– أكثر سرعة وامتثالاً من وجود الوسيط الحرفي، وهذا ما يحتمه السياق الذي جاء به النظم القرآني كما في الموضع الذي نحن فيه.

٣. تكرار الموضع نفسه لمرتين، وهو قوله ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾:

- تحذير من المخالفة ومن التساهل في دعوى التقية، واستمرارها أو طول زمانها[٢٦٩].
- يوحي هذا التكرار كما ذكر ذلك المفسرون أنه للتأكيد والتذكير[٢٧٠]، وذكر الإمام الرازي ما قاله التفتازاني: الأحسن ما قيل إنّ ذكره أولاً للمنع من موالاة الكافرين، وثانياً: للحث على عمل الخير والمنع من عمل الشر[٢٧١].

٤. الحذف –وإن كان حرفاً– فهو ضرب من ضروب الإيجاز الذي يعطي دلالة جمالية من جهة، وقصدية المعنى المراد من جهة أخرى، وهذا ما لا يكون في الذكر، كما في الموضع الذي نحن بصدده، والله تعالى أعلم.

٥. في تضعيف الذال في الفعل «حذّر»، مبالغة في شدة الحذر، كقولنا: التصبر لشدة الصبر، فناسب حذف الوسيط الحرفي لملائمة اللفظين «ويحذركم»، «نفسه»، والله تعالى أعلم.

٦. حذف الوسيط الحرفي أعطى تقوية للسياق القرآني بنبرة النصب، التي تعطيه ملاءمة مع المشهد والموقف ولغة الخطاب.

ثامناً: لفظ «خيراً»

قوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾[البقرة:١٥٨].

أولاً: سورة البقرة مكية بإجماع[٢٧٢].

ثانياً: مما يقوله سيد قطب في كلامه على الآية حقائق فيها فوائد، فنراه يقول: (يستهدف هذا الدرس تصحيح عدد من القواعد التي يقوم عليها التصور الإيماني الصحيح؛ مع الاستمرار في مواجهة يهود المدينة الذين لا يكفون عن تلبيس الحق بالباطل في هذه القواعد؛ وكتمان الحق الذي يعلمونه في شأنها؛ وإيقاع البلبلة والاضطراب فيها.. ولكن السياق يتخذ في هذا الدرس أسلوب التعميم؛ وعرض القواعد العامة، التي تشمل اليهود وغيرهم ممن يرصدون للدعوة، وكذلك يحذر المسلمين من المزالق التي تترصدهم في طريقهم بصفة عامة)[٢٧٣].

وذكرت في سبب نزول هذه الآية المباركة أقوال عدة، ومنها ما ذكره السيوطي قائلاً: (وأخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير عن مجاهد قال: قالت الأنصار: إنما السعي بين هذين الحجرين من عمل أهل الجاهلية، فأنزل الله ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، قال: من الخير الذي أخبرتكم عنه فلم يحرج من لم يطف بهما ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾، فتطوع رسول الله ﷺ، فكانت من السنن فكان عطاء يقول يبدل مكانه سبعين بالكعبة إن شاء)[٢٧٤].

ثالثاً: التوجيه النحوي:

انتصاب «خيراً» على أوجه[٢٧٥]:

١. على إسقاط حرف الجر، أي: تطوع بخيرٍ، فلما حذف الحرف انتصب، نحو قوله[٢٧٦]:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا *** كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

٢. أن يكون نعت مصدر محذوف، أي: تطوعاً خيراً.

٣. أن يكون حالاً من ذلك المصدر المقدر معرفة.

٤. أن يضمّن «تطوع» فعلاً يتعدى، أي: مَنْ فعل خيراً متطوعاً به.

رابعاً: المعجم اللغوي:

الصَّفَا: أَلِفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَن وَاوٍ؛ لِقَولِهِمْ: صَفْوَانَ، وَلاشْتِقَاقِهِ مِنْ الصَّفْوِ وَهُوَ الخَالِصُ، وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ[٢٧٧].

المَرْوَةُ: وَاحِدَةُ المَرْوِ، وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ. أَمَّا الصَّفَا وَالمَرْوَةُ فِي الآيَةِ، فَهُمَا عَلَمَانِ لِجَبَلَينِ مَعْرُوفَيْنِ بِمَقْرُبَةٍ مِنَ البَيْتِ الحَرَامِ. وَفِي اشْتِقَاقِ الاسْمَيْنِ كَلامٌ كَثِيرٌ[٢٧٨].

شَعَائِرَ: جَمْعُ شَعِيْرَةٍ أَوْ شَعَارَةٍ، وَهِي العَلائِمُ الّتِي نَدَبَ اللهُ إِلَيْهَا، وَمَعْنَى الشِّعَارِ العَلامَةُ[٢٧٩].

تَطَوَّعَ: تَفَعَّلَ مِنْ الطَّوْعِ، وَهُوَ الانْقِيَادُ[٢٨٠].

خامساً: مع كتب التفسير واللغة

قوله تعالى ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً﴾، فيه ثلاثة أقاويل[٢٨١]:

أحدها: ومن تطوع بالسعي بين الصفا والمروة، وهذا قول من أسقط وجوب السعي.

والثاني: ومن تطوع بالزيادة على الواجب، وهذا قول من أوجب السعي.

والثالث: ومن تطوع بالحج والعمرة بعد أداء فرضهما.

أما قوله تعالى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾، فيحتمل تأويلين[٢٨٢]:

أحدهما: شاكر للعمل عليم بالقصد.

والآخر: شاكر للقليل عليم بالثواب.

سادساً: بعد ما أجملناه من أقوال الفضلاء أرتأي إلى قول الآتي:

١. العموم في حذف الجار من «خيراً» قصد للإخبار الشامل، وحينئذ يكون الخطاب أكثر ملاءمة على وفق ما يقتضيه السياق، مما لو كان الوسيط الحرفي موجوداً.

٢. من المعلوم –كما أسلفنا في المعجم اللغوي– أن التطوع هو التفعّل، وهو الزيادة في العبادة على وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية الحنيفة، فضلاً عن التكليف الشرعي الأول من الحج أو العمرة، ففي حذف الجار –والله تعالى أعلم– إيذان بعدم تحديد ما يتطوع به كل بحسب طاقته التي أعطاها الله تعالى له، وهذا يعني تفاوت المقدرة الشخصية في التطوع، وقد قيل: (ومن تطوع لله فزاد في طوافه شوطاً ثامناً أو تاسعاً، أو من تطوع في عبادته فزاد في سائر العبادات، فإن الله سيثيبه على ذلك ولا يبخس أبداً ثواب عمله)[٢٨٣].

٣. المقابلة الفنية بين قوله تعالى ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً﴾، وبين مسك ختام الآية في الفاصلة القرآنية ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾، فصفتا الله تعالى ليس لها حدود، فحذف الجار –والله تعالى أعلم– لتقارب ذهن السامع بين ما يقدمه من تطوع وبين عطاء الله تعالى من جهة الإنعام الذي لا يباريه أحد مهما صال أو جال، ولاسيما وإنّه قيل في سبب نزولها: (هو

سؤال جمعٍ من المسلمين النبيَّ ﷺ هل علينا حرج أن نطَّوَّف بين الصفا والمروة، فأنزل الله تعالى الآية)[٢٨٤].

٤. التطوع: هو الطوع، وهو الانقياد، والطوع: (ما ترغب به من ذات نفسك، مما لا يجب عليك)[٢٨٥]، وهذا يوحي –والله أعلم– إلى المبالغة والتكثير دون التقييد، وهو مناسب مع الحذف، والله تعالى أعلم.

٥. طرق سبل الخير كثيرة، ولا حدود لها، وهذا لفظ أفاد التعميم، ولاسيما وإن السياق القرآن جاء به منكّراً فناسب الحذف دون التقييد بالذكر الحرفي الذي يقيد سمة التطوع –والله أعلم–.

تاسعاً: لفظ «سبلَ»

قوله تعالى ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل:٦٨–٦٩].

أولاً: الآيتان من حيث التنزيل مكية بإجماع[٢٨٦].

ثانياً: جوها مع السورة المباركة:

سبقت الآيتين الكريمتين آيات كريمات تناولت عرضا لنعم الله تعالى على خلقه ووصل المطاف إلى ذكر النحل، وما تشتاره من عسل جعل الله فيه شفاء للناس، إذ يقول سيد قطب: (والنحل تعمل بإلهام من الفطرة التي أودعها إياها الخالق، فهو لون من الوحي تعمل بمقتضاه، وهي تعمل بدقة عجيبة يعجز عن مثلها العقل المفكر سواء في بناء خلاياها، أو في تقسيم العمل بينها، أو في طريقة إفرازها للعسل المصفى. وهي تتخذ بيوتها بحسب فطرتها في الجبال والشجر وما يعرشون أي ما يرفعون من الكروم وغيرها وقد ذلل الله لها سبل الحياة بما أودع في فطرتها وفي طبيعة الكون حولها من توافق)[٢٨٧].

ثالثاً: التوجيه النحوي

في انتصاب «سبلَ» وجهان[٢٨٨]:

١. أن يكون منصوباً على نزع الخافض بحذف «في» التي بمعنى الظرفية، أي: فاسلكي ما أكلت في سبل ربك، أي: مسالكه التي يحيل فيها بقدرته النور ونحوه عسلا.

٢. أن يكون مفعولاً به، أي: اسلكي الطرق التي أفهمك وعلمك في عمل العسل.

رابعاً: المعجم اللغوي

فَاسْلُكِي: السُّلُوكُ: النَّفَاذُ فِي الطَّرِيقِ[٢٨٩]، وَهُوَ المُرُورُ وَسْطَ الشَّيْءِ مِنْ طَرِيقٍ وَنَحْوِهِ[٢٩٠].

سُبُلَ: السُّبُلُ: الطَّرِيقُ الّذي فِيهِ سُهُولَةٌ، وَمُفْرَدُهُ: سَبِيلٌ[٢٩١].

ذُلُلاً: وَرَدَ فِي لِسانِ العَرَبِ مَا مُفَادُهُ: (وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فاسْلُكي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً﴾، فَسَّرَهُ ثَعْلَبُ[٢٩٢]، فَقَالَ: يَكُونُ الطَّرِيقُ ذَلِيلاً، وَتَكُونُ هِيَ ذَلِيلَةً، وَقَالَ الفَرَّاءُ[٢٩٣]: ذُلُلاً، نَعتُ السُّبُلِ، يُقَالُ: سَبِيلٌ ذَلُولٌ، وسُبُل ذُلُلٌ، وَيُقَالُ: إنّ الذُّلُلَ مِنْ صِفَاتِ النَّحْلِ، أَيْ: ذُلِّلَتْ لِيَخرُجَ الشَّرَابُ مِنْ بُطُونِهَا)[٢٩٤]. وَمِنْ ذَلِكَ قَولُهُ ﷺ: (رُبَّ عِذْقٍ مُذَلَّلٍ لابْنِ الدَّحْدَاحَةِ فِي الجَنَّةِ)[٢٩٥].

خامساً: مع كتب التفسير واللغة

قال الطبري: (﴿فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً﴾، قال: طرقاً ذللاً، قال: لا يتوعر عليها مكان سلكته، وعلى هذا التأويل الذي تأوله مجاهد، الذلل من نعت السبل، والتأويل على قوله: ﴿فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً﴾، الذلل لك: لا يتوعر عليك سبيل سلكتيه، ثم أسقطت الألف واللام فنصب على الحال... وقال آخرون: ذللاً أي مطيعة)[٢٩٦].

وخلاصة ذلك فإنه يحتمل في اللغة أن يكون قوله «ذللا» للسبل؛ لأنه يقال: سبيل ذلول، وسبل ذلل، أي سهلة السلوك، ويحتمل أن يكون للنحل، أي: هي منقادة مسخرة[٢٩٧].

وعلاوة على ذلك، فإن السلوك: النفاذ في الطريق، يقال: سلكت الطريق، وسلكت كذا في طريقه[٢٩٨]، وهذه التعدية وأعني بها بالفعل نفسه أو بالواسطة الحرفية، هي التي يحتّمها السياق في اختيار الأنسب منها، ولاسيما في النظم القرآني الرصين.

سادساً: نهاية المطاف

بعد التتبع اللغوي والنحوي والتفسيري، يمكن –بعد توفيق الله تعالى– قول الآتي:

١. من جميل ما قاله الإمام الشعراوي في الآية ما نصه: (﴿فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً﴾، أي: تنقلي حرة بين الأزهار هنا وهناك، ولذلك لا نستطيع أن نبني للنحل بيوتاً يقيم فيها، لابد له من التنقل من بستان لآخر، فإذا ما جفت الزراعات يتغذى النحل من عسله)[٢٩٩]، فحذف الوسيط الحرفي –والله تعالى أعلم– للسعة والبحث الواسع في أرض الله فضلاً عن تقييد التعميم في «سبل» بنعتها بـ«ذللاً».

٢. السبل: النفاذ في الطريق ويكون فيه سهولة؛ لأن الله ألهمها ذلك، فناسب هذا حذف حرف الجر، والله أعلم.

٣. إن الله أودع في طبع النحل عند الرعي التنقل من زهرة إلى زهرة، ومن روضة إلى روضة، وإذا لم تجد زهرة أبعدت الانتجاع، ثم إذا شبعت قصدت المبادرة بالطيران عقب الشبع، لترجع إلى بيوتها فتقذف من بطونها العسل الذي يفضل عن قوتها... [٣٠٠]، فهذا التنقل من جهة وسعة ما تجده في أثناء التنقل، ناسب معه –والله أعلم– حذف الجار.

٤. من معاني «في» الظرفية، فحذف الجار ليشمل الظرفية وغيرها من جهة، ويشمل تعدية الفعل بنفسه على الظاهر، ونصبه بإسقاط الجار على التأويل، ففي الأول عمم وفي الثاني خصّص، فجمع بين الأمرين –والله أعلم–.

٥. سبل الله كثيرة لا حد لحصرها، فحذف الجار أنسب في المقام والسياق من ذكره والله أعلم.

٦. علاوة على ما ذكرنا، فإن للاتساع دوراً في إظهار العلة، إذ يقول ابن عاشور: (فانتصاب «سبل» هنا على نزع الخافض توسعاً)[٣٠١].

عاشراً: لفظ «أمر»

قوله تعالى ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفاً قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[الأعراف:١٥٠].

أولاً: الآية من سورة الأعراف، وهي من حيث التنزيل مكية[٣٠٢].

ثانياً: جو الآية من السورة والحدث:

يقول سيد قطب: (لقد عاد موسى إلى قومه غضبان أشد الغضب. يبدو انفعال الغضب في قوله وفعله.. يبدو في قوله لقومه: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾.. ويبدو في فعله إذا يأخذ برأس أخيه يجره إليه ويعنفه، ﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ﴾.. وحق لموسى عليه السلام أن يغضب فالمفاجأة قاسية، والنقلة بعيدة: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي﴾.. تركتكم على الهدى فخلفتموني بالضلال، وتركتكم على عبادة الله فخلفتموني بعبادة عجل جسد له خوار!

﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾.. أي استعجلتم قضاءه وعقابه! أو ربما كان يعني: استعجلتم موعده وميقاته! ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ﴾.. وهي حركة تدل على شدة الانفعال.. فهذه الألواح هي التي كانت تحمل كلمات ربه. وهو لا يلقيها إلا وقد أفقده الغضب زمام نفسه، وكذلك أخذه برأس أخيه يجره إليه، وأخوه هو هارون العبد الصالح الطيب!)[٣٠٣].

ثالثاً: التوجيه النحوي

في توجيه «أمر» وجهان[٣٠٤]:

أحدهما: أنه منصوب على المفعول بعد إسقاط الخافض، وتضمين الفعل معنى ما يتعدى بنفسه، والأصل: أعجلتم عن أمر ربكم. قال الزمخشري: (يقال: عجل عن الأمر، إذا تركه غير تام، ونقيضه تم عليه، وأعجله عنه غيره، ويضمن معنى سبق، فيعدى تعديته، فيقال: عجلت الأمر، والمعنى: أعجلتم عن أمر ربكم)[٣٠٥].

والآخر: أنه متعدٍّ بنفسه، غير مضمن معنى آخر، حكي: عجلت الشيء سبقته، وأعجلت الرجل، استعجلته، أي: حملته على العجلة.

رابعاً: المعجم اللغوي

أَعَجِلتُمْ: عَجِلَهُ، سَبَقَهُ، وَأَعْجَلَهُ: اسْتَعْجَلَهُ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾، أيْ: أَسَبَقْتُمْ[٣٠٦]. وَالفَرْقُ بَيْنَ العَجَلَةِ وَالسُّرْعَةِ، أنَّ العَجَلَةَ التَّقَدُّمُ بِالشَّيْءِ قَبْلَ وَقْتِهِ، وَالسُّرْعَةُ حَمْلُهُ فِي أَقَلِّ أَوْقَاتِهِ[٣٠٧].

أَمْرَ: الأَمْرُ الشَّأْنُ، وَجَمْعُهُ أُمُوْرٌ، وَمَصْدَرُ أَمَرْتُهُ إِذَا كَلَّفْتُهُ، أيْ يَفْعَلُ شَيْئَاً، وَهُوَ لَفْظٌ عَامٌّ لِلأفْعَالِ وَالأقْوَالِ كُلِّهَا[٣٠٨].

خامساً: مع كتب التفسير واللغة

في قوله تعالى ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾، قولان[٣٠٩]:

أحدهما: يعني: وعد ربكم الذي وعدني به من الأربعين ليلة، وذلك أنه قدروا أنه قد مات لما لم يأت على رأس الثلاثين ليلة، قاله الحسن والسدي.

والآخر: وعد ربكم بالثواب على عبادته، حتى عدلتم إلى عبادة غيره، قاله بعض المتأخرين.

وقيل المعنى: تركتموه غير تام، على تضمين «عجل» معنى «سبق»، يقال: عجل عن الأمر، إذا تركه غير تام[٣١٠].

وأوجز القرطبي قوله في معنى ﴿أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ بثلاثة أقوال[٣١١]:

أحدها: ميعاد ربكم، أي: وعد أربعين ليلة.

والثاني: أن تعجلتم سخط ربكم.

والثالث: أعجلتم بعبادة العجل، قبل أن يأتيكم أمر من ربكم.

سادساً: نهاية المطاف:

يمكن مما سبق وبعد توفيق الله تعالى قول الآتي:

١. ذكر ابن عاشور ما مُفاده: (و«عجل» أكثر ما يستعمل قاصراً بمعنى فعل العجلة أي السرعة وقد يتعدى إلى المعمول بـ«عن» فيقال: «عجل عن كذا» بمعنى «لم يتمه بعد أن شرع فيه» وضده «تمّ على الأمر» إذا شرع فيه فأتمه، ويستعمل «عجل» مضمّناً معنى «سبق» فعدي بنفسه على اعتبار هذا المعنى، وهو استعمال كثير، ومعنى «عجل» هنا يجوز أن يكون بمعنى «لم يتم»، وتكون تعديته إلى المفعول على نزع الخافض، والأمر يكون بمعنى التكليف وهو ما أمرهم الله به من المحافظة على الشريعة وانتظار رجوعه، فلم يتموا ذلك واستعجلوا فبدلوا وغيروا)[٣١٢]. فاقتضى السياق نزع الخافض ليحمل معنى أوسع من وجود الحرف؛ ليشمل الأمر ما أمروا به من تكليف شرعي، فعدلوا عنه، وكذلك ليشمل سخط الله تعالى عليهم لعدم تمسكهم بما أمرهم الله به على لسان سيدنا موسى «عليه الصلاة والسلام».

٢. إن أمر الله تعالى بين كن فيكون وهو كلمح البصر بل هو أقرب، فحذف الوسيط الحرفي «عن» –والله أعلم– للدلالة على السرعة من جهة، والتمكن من جهة أخرى، وهذا يعني أن السياق القرآني جمع بين القرب الزمني وهذا يتعلق بالدلالة الزمنية وبين قوة وتمكن الله تعالى من أمره متى ما أمر به، وهذا يتعلق بالدلالة المعنوية. فجمعت الآية بين دلالة معنوية وزمنية في آن واحد.

٣. حذف الوسيط الحرفي أعطى توسعاً في الآية على وفق ما يقتضيه السياق من جهة، وتتميم هذا بما أثر عن معنى الآية من جهة أخرى، والله أعلم.

حادي عشر: لفظ «ما آمره»

قوله تعالى ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلِيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[يوسف: ٣٢].

أولاً: الآية من حيث التنزيل مكية، من سورة مكية أيضا[٣١٣].

ثانياً: جو الآية مع السورة المباركة:

يقول سيد قطب: (فهذه البيئة التي تسمح بهذا وذلك بيئة خاصة، هي بيئة الطبقة المترفة دائماً، ويوسف كان فيها مولى وتربى فيها في سن الفتنة.. فهذه هي المحنة الطويلة التي مر بها يوسف، وصمد لها، ونجا منها ومن تأثيراتها ومغرياتها وميوعتها ووسائلها الخبيثة، ولسنه وسن المرأة التي يعيش معها تحت سقف واحد كل هذه المدة قيمة في تقدير مدى الفتنة وخطورة المحنة والصمود لها هذا الأمد الطويل، أما هذه المرة فلو كانت وحدها وكانت مفاجأة بلا تمهيد من إغراء طويل، لما كان عسيراً أن يصمد لها يوسف، وبخاصة أنه هو مطلوب فيها لا طالب، وتهالك المرأة قد يصد من نفس الرجل، وهي كانت متهالكة. والآن نواجه النصوص: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾، وإذن فقد كانت المراودة في هذه المرة مكشوفة، وكانت الدعوة فيها سافرة إلى الفعل الأخير.. وحركة تغليق الأبواب لا تكون إلا في اللحظة الأخيرة، وقد وصلت المرأة إلى اللحظة الحاسمة التي تهتاج فيها دفعة الجسد الغليظة، ونداء الجسد الأخير)[٣١٤].

ثالثاً: التوجيه النحوي:

في قوله تعالى ﴿مَا آمُرُهُ﴾، فـ«ما» فيها وجهان[٣١٥]:

أحدهما: مصدرية.

والآخر: أنها موصولة، وهي مفعول بها بقوله «يفعل»، والهاء في «آمره» تحتمل وجهين:

أحدهما: العود على «ما» الموصولة، إذا جعلناها بمعنى «الذي».

الآخر: العود على يوسف عليه السلام.

قال الزمخشري: (فإن قلت: الضمير في «آمره» راجع إلى الموصول أم إلى يوسف؟ قلت: بل إلى الموصول. والمعنى: ما آمر به، فحذف الجار كما في قولك: أمرتك الخير[٣١٦]،... ويجوز أن تجعل «ما» مصدرية، فيرجع إلى يوسف، ومعناه: ولئن لم يفعل أمري إياه، أي: موجب أمري ومقتضاه)[٣١٧].

رابعاً: المعجم اللغوي:

أَمَرَ: وَرَدَ فِي اللّسَانِ مَا نَصُّهُ: (الأَمْرُ مَعْرُوفٌ، نَقِيضُ النَّهْيِ أَمَرَه بِهِ... العَرَبُ تَقُولُ: أَمَرْتُك أَن تفْعَل، ولِتَفْعَلَ، وبأَنْ تفْعَلَ، فَمَنْ قَالَ: «أَمَرْتُكَ بِأَنْ تَفْعَلَ»، فَالبَاءُ لِلإِلصَاقِ، وَالمَعْنَى: وَقَعَ الأَمْرُ بِهَذَا الفِعْلِ، وَمَنْ قَالَ: «أَمَرْتُكَ أَنْ تَفْعَلَ»، فَعَلَى حَذْفِ البَاءِ...)[٣١٨].

خامساً: مع كتب التفسير واللغة:

خلاصة أقوال المفسرين تتلخص فيما يأتي[٣١٩]:

١. إظهار عذرها لما أصابهن ما ذكر.

٢. إقرارها أنها ستعود.

٣. كما أخبرتهن بجماله الظاهر بالحسن، أخبرتهن بجماله الباطن بالعفة.

٤. أخبرها أنها لا صبر لها عنه، فإن لم يفعل سعت في سجنه ومهونته.

٥. معنى «استعصم»: امتنع وأبى.

ومعنى قوله (﴿وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ﴾، أي: ليعاقبن بالسجن والحبس، ﴿وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾، أي الأذلاء المهانين)[٣٢٠].

ولكنّ حفظ الله تعالى آتَى أُكُلَهُ، وعفة سيدنا يوسف أثمرت وأنتجت ما كان فيها من ثمار، ولاسيما وإنّه كان في (البيئة التي تسمح بهذا وذلك بيئة خاصة، هي بيئة الطبقة المترفة دائماً، ويوسف كان فيها مولى وتربى فيها في سن الفتنة... فهذه هي المحنة الطويلة التي مر بها يوسف، وصمد لها، ونجا منها ومن تأثيراتها ومغرياتها وميوعتها ووسائلها الخبيثة)[٣٢١].

سادساً: نهاية المطاف:

يمكن بعد توفيق الله تعالى قول الآتي:

١. الآية حملت أمراً مهماً، فلقد حمل كلام امرأة العزيز (تهديداً ووعيداً، وجاء حافلاً بالمؤكدات التي تصور عزمها على إنفاذ تهديدها فأكدت بـ «لئن» الدالة على قسم محذوف قبلها، وباللام ونون التوكيد الثقيلة في «ليسجننّ»، واللام ونون التوكيد

الخفيفة في «ليكونَنْ»... لقد أكدت امرأة العزيز بنون التوكيد الثقيلة ما هي قادرة على فعله،أي سجن يوسف«عليه السلام»، أمّا الذل والصَّغار فأمران معنويان لا يملكهما إلا الله سبحانه وتعالى. والإذلال أمر لا يخرج عن كونه مجرد احتمال، فكيف لها أن تؤكد ما لا قدرة لها عليه، ولا بيدها حدوثه)[٣٢٢]. وهذا يعني –والله أعلم– أن امرأة العزيز كانت قاسية الحكم –كما تظنه هي– وهذه القسوة في الإخبار، تتطلب السرعة في المقال، والشدة في التأنيب، وهذا يناسبها حذف الوسيط الحرفي من قوله ﴿مَا آمُرُهُ﴾.

٢. الحذف الحرفي أعطى السياق تلوّن الأمر دون تقييده، وهذا ما أرادته امرأة العزيز من قولها ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلِيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾، فلو كان السياق بذكر الباء لخصص، بيد أنّ في حذفه تعميماً بتنفيذ جميع أوامر امرأة العزيز –والله أعلم–.

٣. هناك حلقتان تتباريان للتوسع في أمرهما وتعميمه، فحلقة المخلوق «المغوي» أرادت أن ترفع من مستوى الإغواء بحذفها للوسيط الحرفي، فقابلها الله الذي يملك الأسباب والمسببات، ويملك المخلوق «المغوي» نفسه، بأن حفظه أعم وأشمل وأمتن وأعظم للملتجئين إلى جنابه، فحذف الوسيط الحرفي ليعطي للسامع أن الرسل والأنبياء تحفهم العناية الإلهية، وأنهم محفوظون بحفظ الله تعالى، فقابل ما هو عام بما هو أعم وأشمل، قال تعالى ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾، ومن كان في رعاية الله فمن هو القادر على أن يغويه!؟

٤. سياق آيات سورة يوسف «عليه السلام» يشير إلى (أنّ يوسف «عليه السلام» قد رأى منهن إشاراتٍ أو غمزات تُوحي له بألاّ يُعرض نفسه لتلك الورطة التي ستؤدي به إلى السجن)[٣٢٣]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن (هذا التصريح خرج في غيبة العقل، كانت امرأة مغلوبة على أمرها حتماً)[٣٢٤]، فضلاً عن الإصرار على ممارسة الفاحشة والتهديد باستعمال النفوذ لتحقيقها[٣٢٥]، وعلاوة على ذلك، إنّ هذه المراودة لم تكن أوَّلَ مرّة[٣٢٦]، وأن عزمها على السجن أقوى من عزمها على إيقاع الصغار به[٣٢٧]، فناسب الحذف –والله أعلم–.

ثاني عشر: لفظ «أرضاً»

قوله تعالى ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾[يوسف: ٩].

أولاً: الآية بالنسبة إلى السورة الكريمة المباركة مكية[٣٢٨].

ثانياً: جو الآية الكريمة

يقول سيد قطب: (... ويسدل السياق الستار على مشهد يوسف ويعقوب هنا ليرفعه على مشهد آخر: مشهد إخوة يوسف يتآمرون، مع حركة تنبيه لأهمية ما سيكون... ثم يغلي الحقد ويدخل الشيطان، فيختل تقديرهم للوقائع، وتتضخم في حسهم أشياء صغيرة، وتهون أحداث ضخام. تهون الفعلة الشنعاء المتمثلة في إزهاق روح، روح غلام بريء لا يملك دفعاً عن نفسه، وهو لهم أخ، وهم أبناء نبي وإن لم يكونوا هم أنبياء يهون هذا، وتضخم في أعينهم حكاية إيثار أبيهم له بالحب، حتى توازي القتل، أكبر جرائم الأرض قاطبة بعد الشرك بالله...)[٣٢٩].

ثالثاً: التوجيه النحوي:

في نصب «أرضاً» ثلاثة أوجه[٣٣٠]:

أحدها: أن تكون منصوبة على إسقاط الخافض تخفيفاً، أي: في أرض، كقوله تعالى ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[الأعراف: ١٦]، وقول الشاعر[٣٣١]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسُلُ مَتْنُهُ *** فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وإليه ذهب ابن عطية[٣٣٢].

وأضاف النحاس على ما سبق ما يأتي: (إلا أنّه في الآية حسن كثير؛ لأنه يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف، فإذا حذفت تعدّى الفعل إلى الآخر)[٣٣٣].

والثاني: النصب على الظرفية، إذ يقول الزمخشري: (أرضاً منكورة مجهولة بعيدة من العمران، وهو معنى تنكيرها وإخلائها من الوصف، ولإبهامها من هذا الوجه نصبت نصب

الظروف المبهمة)[٣٣٤]. ورد ابن عطية هذا الوجه بقوله: (وذلك خطأ؛ لأن الظرف ينبغي أن يكون مبهماً وهذه ليست كذلك بل هي أرض مقيدة بأنها بعيدة أو قاصية ونحو ذلك)[٣٣٥]، واستحسن أبو حيان هذا الرد بقوله: (وهذا الرد صحيح...)[٣٣٦].

الثالث: أنها مفعول ثانٍ، وذلك أن معنى «اطرحوه»: أنزلوه، و«أنزلوه» يتعدى لاثنين، قال تعالى: ﴿أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا﴾[٣٣٧].

المعجم اللغوي:

يَقُولُ الأَصْبَهَانِيّ: (الطَّرْحُ: إِلْقَاءُ الشَّيْءِ وَإِبْعَادُهُ، وَالطَّرُوحُ: المَكَانُ البَعِيْدُ، وَرَأَيْتُهُ مِنْ طَرَحٍ، أيْ بُعْدٍ، وَالطَّرْحُ المَطْرُوحُ لِقِلّةِ الاعتْدِادِ، قَالَ تَعَالَى ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾)[٣٣٨].

خامساً: مع كتب التفسير واللغة

ومعنى الآية الكريمة: (يقولون: هذا الذي يزاحمكم في محبة أبيكم لكم أعدموه من وجه أبيكم، ليخلو لكم وحدكم، إما بأن تقتلوه أو تلقوه في أرض من الأراضي تستريحوا منه، وتختلوا أنتم بأبيكم، وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِ إعدامهِ قَوْماً صَالِحِينَ، فأضمروا التوبة قبل الذنب)[٣٣٩].

وذكر الخازن في تفسيره ما نصه: (لما قوي الحسد وبلغ النهاية قال إخوة يوسف فيما بينهم لا بد من تبعيد يوسف عن أبيه وذلك لا يحصل إلا بأحد طريقين إما القتل مرة واحدة أو التغريب إلى أرض يحصل اليأس من اجتماعه بأبيه بأن تفترسه الأسد والسباع أو يموت في تلك الأرض البعيدة...)[٣٤٠].

سادساً: نهاية المطاف

١. لا ريب –كما ذكر العلماء– أن الحذف في الآية الكريمة أعطى السياق تخفيفاً.

٢. لما نزع السياق القرآني الخافض أعطى توسعاً في المعنى، ولاسيما وإنّ جل المفسرين ذكروا في معنى: اطرحوه أرضاً أي اطرحوه أرضاً لتأكله السباع أو ليبعد عن أهله، وفي

هذا يقول القرطبي: (والمعنى أرضاً تبعد عن أبيه، فلا بد من هذا الإضمار؛ لأنه كان عند أبيه في أرض)[٣٤١].

٣. كلمة «أرضاً» نكرة وقد أفادت إبهاماً، ومع هذا الإبهام الذي يتلاءم مع ما بيّته أخوة يوسف ليوسف، فكان نزع الخافض معها ملائماً في الموقع والسياق والمشهد معاً.

٤. ابتدأت الآية الكريمة بذكر الجريمة الأولى، التي تتمثل بقوله تعالى ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ﴾، وهو أمر شنيع بالغ الكيد، ثم ذكر السياق القرآني أمراً آخر منتقلاً عن طريق حرف التخيير «أو» بقوله تعالى ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾، وهذا الأمر الثاني الذي لا يقل شأناً عن الأمر الأول، ويتناسب مع ذلك حذف الوسيط الحرفي من «أرضاً»؛ ليلائم مع بدء المكيدة، فيكون أكثر دقة ومقاما من ذكر الحرف، والله أعلم. وحسبنا ما قاله ابن عاشور: (وأرادوا ارتكاب شيء يفرّق بين يوسف وأبيه عليهما السّلام تفرقة لا يحاول من جَرّائِهَا اقتراباً بأن يعدموه أو ينقلوه إلى أرض أخرى فيهلك أو يفْتَرَس)[٣٤٢].

٥. نزع الخافض ونصب الاسم يوحي إلى طمع المتكلم بالنيابة عن إخوته بدلالتين:

الأولى: ظنّه بحتمية الوقوع في البعد عن أهله أو أكل السباع له.

الآخرى: إعطاء المتكلم لإخوته باحتمالية التفكير بوجود رأي آخر غير المشار إليه، إذ عبر بما هو مبهم من جهة، وربما هو عام من جهة أخرى، والله أعلم.

٦. الحذف الحرفي في الآية حول النبر الصوتي من الخفض في «أرض» أو «بأرض»، أو «إلى أرض»، إلى النصب «أرضاً» والثاني هو أعلى وتراً ونغماً وخفةً وأكثر ملاءمة مع مضمون هذه الآية من جهة ومحور القصة العظيمة من جهة أخرى.

خاتمة البحث:

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، وعلى آله وصحبه أهل العفة والتقى.. أما بعد...

فبعد أن أسبغ الله علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وأتم هذا البحث المبارك الذي هو من فضل الله علينا وعلى الناس، أرجوه رجاء العبد الفقير إليه، أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب.

وقد توصلت إلى نتائج أوجزها بالآتي:

١. نزع الخافض في الدرس اللغوي بين المطّرد وغير المطرد، ولكل من القسمين ثوابته في كتب اللغة وشواهده في القرآن الكريم.

٢. تعدد تسميات نزع الخافض من جهة المصطلح، وفحوى هذا التعدد يعود إلى قصدية واحدة مختلفة في اللفظ مؤتلفة في المعنى، نحو: حذف الجار، نزع الجار... .

٣. إنّ لنزع الخافض في القرآن الكريم دواعيَ كثيرة ذكرها علماء النحو والتفسير عللوا فيها حذف الجار من مواطن النص القرآني، نحو: الخفة، كثرة الاستعمال...

٤. لم تكن دواعي حذف الجار عند المفسرين وعلماء النحو –على حد علمنا– كافية لكشف النقاب عن العلل التعبيرية لحذف الجار، بل إن أسرار كلام الله تعالى لا تنقضي عجائبها.

٥. اختلاف التوجيهات النحوية عند علماء اللغة والتفسير من حيث التعدية بالحرف أو التعدية بالفعل نفسه، وهذا من باب التوسع في الحالات الإعرابية، ومن ثم وصولاً إلى التوسع في المعنى.

٦. لا يوجد –على حد علمنا– شاهد قرآني يحوي وجهاً واحداً هو نزع الخافض، إنما هو وجه نحوي من وجوه أُخر.

٧. إن للسياق القرآني والنظرة الجمالية إلى النص والتأمل والتدبر المبني على أساس لغوي ونحوي وتفسيري دوراً فعالاً في كشف النقاب عن علة حذف الجار في موضوعنا هذا.

٨. إن نزع الخافض في القرآن الكريم يحوي أسراراً بلاغية ولمسات تعبيرية يقتضيها السياق والمضمون ولم نتناول في بحثنا إلا نزر من فيض الإعجاز والتعبير القرآنيين.

٩. تعدية الفعل بنفسه كقولنا: شكرته، أو بالحرف، كقولنا: شكرت له وغيرها من الأمثلة لها فروق تعبيرية مهمة، وهذا ما حاولنا –بفضل الله تعالى– بيانه في البحث.

هوامش البحث:

[١] البيت للسريّ الرفاء، ينظر: ديوانه: ٢٦٤/١.

[٢] للدكتور إبراهيم بركات، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط١، ١٩٨٦م.

[٣] وهي رسالة ماجستير، تقدم بها: حسين بن علي بن علوي بن سالم الحبشي، بإشراف د. عبد الجليل عبيد حسين العان، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية، المكلا، قسم اللغة العربية، ١٤٢٥هـ.

[٤] إعداد: عبد الحميد السيد، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، م٤، ع١٣، ١٩٨٤م.

[٥] د. الأنصاري، مجلة جامعة أم القرى، لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٦، ع٢٨، شوال، ١٤٢٤هـ.

[٦] البعيمي: إبراهيم بن سليمان، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع١١٦، ١٤٢٢هـ.

[٧] ينظر: لسان العرب: مادة «نزع»: ٣٤٩/٨، تاج العروس: مادة «نزع»: ٥٥٦١/١.

[٨] ينظر: الكتاب: ٧٤/٤.

[٩] ينظر: معاني القرآن: ٢٣٠/٣.

[١٠] ينظر: مجاز القرآن: ٤١.

[١١] ينظر: لسان العرب، مادة «خفض»: ١٤٥/٧، القاموس المحيط، مادة «خفض»: ٨٢٧/١، تاج العروس، مادة «خفض»: ٣١٩/٨.

[١٢] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٨٥/٥.

[١٣] ينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي: ٩.

[١٤] ينظر: المصدر نفسه: ١٠.

[١٥] شرح المفصل: ١١٧/٣.

[١٦] مفاتيح العلوم: ٣٠، المصطلح النحوي: ٩٠.

[١٧] مدرسة الكوفة: ٣١١.

[١٨] ينظر: لسان العرب، مادة «خفض»: ١٤٥/٧، تاج العروس، مادة «خفض»: ٣١٩/١٨.

[١٩] حروف الإضافة في الأساليب العربية: ١١.

[٢٠] ينظر: الكتاب: ٣٨/١، ٣٠٩/٢، ٤٩٦/٣، ٤٩٧.

[٢١] ينظر: المقتضب: ٣٢١/٢، ٢٨٠/٣، ١٣٦/٤، ٣٤٠، ٣٧٦.

[٢٢] ينظر: المفصل: ٣٧٩/١.

[٢٣] ينظر: مفتاح العلوم: ٤٢٩.

[٢٤] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٦٢/١، ٢٦١/٤.

[٢٥] ينظر: تهذيب اللغة، مادة «نعو»: ١٣٧/٣.

[٢٦] ينظر: المخصص: ٧١/٤.

[٢٧] ينظر: لسان العرب، مادة «عنن»: ٢٩٠/١٣.

[٢٨] ينظر: تاج العروس، مادة «عنن»: ٤٢٥/٣٥، مادة «علي»: ١٠٣/٣٩.

[٢٩] ينظر: تاج العروس، مادة «علي»: ١٠٣/٣٩.

[٣٠] ينظر: مغني اللبيب: ٤٣، ٥٨٢، ٦٨١، ٧٣٦، ٧٥٠.

[٣١] ينظر: تاج العروس، مادة «وعد»: ٣٠٦/٩.

[٣٢] ينظر: الكتاب: ١٢٨/٣.

[٣٣] ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٤٢/١.

[٣٤] ينظر: المخصص: ٢٨٦/٤.

[٣٥] ينظر: مغني اللبيب: ١٥، ٤٣، ٨٤، ٢٠٢، ٢٧٢، ٤١٠، ٤١٥، ٥٢٨، شرح قطر الندى: ١٣٩، شرح شذور الذهب: ٩٨، ٢٤١.

[٣٦] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٩٠/٢، شرح الشافية: ١٣١/٤.

[٣٧] ينظر: لسان العرب، مادة «لحص»: ٨٦/٧.

[٣٨] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ١٩٤/٣.

[٣٩] ينظر: تاج العروس، مادة «قطع»: ٤٤/٢٢.

[٤٠] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣١٦/٤، ٢٠٣/١٦.

[٤١] ينظر: البحر المحيط: ٤٠٢/٥، ١٦٤/٦.

[٤٢] ينظر: تفسير ابن كثير: ١٣٢/١، ٤٤٦، ٤٥٢.

[٤٣] ينظر: نظم الدرر: ٧٢١/٣، ٤٥٣/٤، ١٠٦/٨.

[٤٤] ينظر: تفسير أبي السعود: ١٧٤/١، ٨٨/٢، ٢٢١.

[٤٥] ينظر: روح المعاني: ٢٠٧/١، ٣٨/٤، ٦٥.

[٤٦] ينظر: التحرير والتنوير: ٢٩١/١، ٦٤/٢، ٤٣٤.

[٤٧] ينظر: نحو المعاني: ٧٨.

[٤٨] ينظر: جامع الدروس العربية: ١٩٣/٣.

[٤٩] ينظر: تجديد النحو: ١٦٨.

[٥٠] ينظر: النحو الوافي: ١٥٩/٢.

[٥١] ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٤٤/٩-١٤٨.

[٥٢] ينظر: اللامات: ١٣٩.

[٥٣] ينظر: ينظر: الجنى الداني: ٢٣٥.

[٥٤] ينظر: الكليات: ٩١.

[٥٥] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٦٥٧/٢، الجنى الداني: ٥٥-٧٨.

[٥٦] ينظر: مغني اللبيب: ٥١٠، ٦٩٧، شرح شذور الذهب: ٥٠٣.

[٥٧] ينظر: همع الهوامع: ٤١٣/١، ١٦/٣.

[٥٨] ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٠٦/١، ١٢٢، ٢٠٤، ٣٨١.

[٥٩] ينظر: المقتضب: ٣٤٨/٢.

[٦٠] ينظر: الإنصاف: ١٦٥/١، ١٦٧، ٣٩٧.

[٦١] ينظر: المقرب: ١٢٧.

[٦٢] ينظر: الأصول في النحو: ١٧١/١، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ٤٣١، ٤٣٢، ٥٤/٢، ٢٩٣.

[٦٣] ينظر: الخصائص: ١٩٣/١، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢١١/٢، ٢١٢، ٤٧٣، ١٥٠/٣، ٢٢١.

[٦٤] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥٧/١، ٨٣، ١٠٧، ١٧٩، ٢١٠، ٢٧١، ٦٦٦/٢، ٦٦٧، ٦٨٠.

[٦٥] ينظر: شرح شذور الذهب: ٤١٨.

[٦٦] ينظر: التطبيق النحوي: ٣٦٨.

[٦٧] ينظر: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة والإعراب: ٧٤.

[٦٨] ينظر: لسان العرب، مادة «أرم»: ١٣/١٢، مادة «جرم»: ٩٠/١٢.

[٦٩] ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٨٨/١.

[٧٠] ينظر: تاج العروس، مادة «هبب»: ٣٧٢/٤.

[٧١] ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٠٢/٢.

[٧٢] ينظر: التحرير والتنوير: ١٤٦/٢، ٤١٨، ٢٥١/٣، ٦٠/٦، ٢٦٨/٨.

[٧٣] ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ٥٣٢/١.

[٧٤] التحرير والتنوير: ٢٥١/٣.

[٧٥] ينظر: ديوانه: ٦٧.

[٧٦] الأصول في النحو: ١٨٠/١، وينظر: الكتاب: ٣٩/١.

[٧٧] ينظر: الخصائص: ٣٦٢/٢.

[٧٨] المصدر نفسه: ٣٦٠/٢.

[٧٩] الأصول في النحو: ٢٥٤/٢.

[٨٠] الخصائص: ٣٨٠/٢.

[٨١] ينظر: الاشتغال في القرآن الكريم: ١٦-١٧.

[٨٢] ينظر: الاقتضاب: ٣٦٩/١-٣٧٠، نزع الخافض في الدرس النحوي: ٢٨.

[٨٣] ينظر: الكشاف: ٨٠٧/٤.

[٨٤] ينظر: البحر المحيط: ٥١٥/٨.

[٨٥] ينظر: الكتاب: ٢١٠/١.

[٨٦] التحرير والتنوير: ٤٨٩/٣٠.

[٨٧] الإنصاف: ٣٠١/١.

[٨٨] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٨١/٣-١٨٢.

[٨٩] ذكر هذا سيبويه بقوله: (إلا أنّهم قالوا: يا صاحِ، وهم يريدون: يا صاحب؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف، فحذفوا، كما قالوا: «لم أبلُ»، و«لم يكُ»، و«لا أدرِ»). ينظر: الكتاب: ٢/٢٥٦.

[٩٠] زاد المسير: ٤/٥٠٤.

[٩١] البحر المحيط: ٢/٤١٦.

[٩٢] البيت بلا نسبة في: الأصول في النحو: ١/١٧٨، الخصائص: ٣/٢٤٧، المقتضب: ١/١٢٤، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٧٦٢.

[٩٣] ينظر: شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي: ٦٣، الأصول في النحو: ١/١٧٨، المقتضب: ١/١٢٤، مغني اللبيب: ٤١٥.

[٩٤] ينظر: ديوان المتلمس الضبعي: ٩٥، وفيه «وَالحَبُّ يَأْلَفُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوْسُ»، الأصول في النحو: ١/١٧٩، مغني اللبيب: ١٣٤، ٣٢٣.

[٩٥] الكتاب: ١/٣٧–٣٨، وينظر: الأصول في النحو: ١/١٧٩.

[٩٦] الكتاب: ١/٢١٢.

[٩٧] الأصول في النحو: ٢/٢٥٥.

[٩٨] أوضح المسالك: ٢/٢٣٥.

[٩٩] روح المعاني: ١٢/٢١٧.

[١٠٠] إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/١١٨، وينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي: ٣٤.

[١٠١] البيت لساعدة بن جؤبة الهذلي، والبيت بتمامه:

لدن بهز الكف يعسل متنه *** فيه كما عسل الطريق الثعلب

شرح أشعار الهذليين: ٣/١١٢، وينظر: الكتاب: ١/٣٦، ٢١٤، الخصائص: ٣/٣١٩، أسرار العربية: ١٦٩.

[١٠٢] ينظر: تفسير أبي السعود: ٢٣٢/١.

[١٠٣] ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٣٧٢/١.

[١٠٤] ينظر: الدر المصون: ٥٠٣/٢.

[١٠٥] هذا بيت شعري:

كُلُوا في بَعْضِ بَطنِكُمُ تَعِفُّوا *** فإنّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

والبيت بلا نسبة في: الكتاب: ٢١٠/١، الأصول في النحو: ٣١٣/١، أسرار العربية: ٢٠٣ وغيرها.

[١٠٦] الكشاف: ٩٢/١.

[١٠٧] التحرير والتنوير: ٤٦/٨.

[١٠٨] شرح ابن عقيل: ٤٨٩/١.

[١٠٩] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٨٣/١.

[١١٠] البيت لجرير، ينظر: ديوانه: ٢٧٨/١، شرح الرضي على الكافية: ١٣٨/٤.

[١١١] ينظر: ديوانه: ٤٢٠/١، شرح ابن عقيل: ٣٩/٣.

[١١٢] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: ٣١٦/١، وينظر: شرح ابن عقيل: ٣٩/٣.

[١١٣] شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٥٢، وينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي: ٣٣.

[١١٤] الجامع لأحكام القرآن: ٢٠٨/٢٠-٢٠٩.

[١١٥] ينظر: روح المعاني: ٣٠٥/١.

[١١٦] ينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي: ٣٣.

[١١٧] الكتاب: ٢١٢/١.

[١١٨] ينظر: المصدر نفسه: ١/٣٥.

[١١٩] الأصول في النحو: ١/١٧١.

[١٢٠] الخصائص: ١/٧٩.

[١٢١] المصدر نفسه.

[١٢٢] ينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي: ٣٠.

[١٢٣] الكتاب: ٢/١٦٠.

[١٢٤] شرح المفصل لابن يعيش: ٩/١٠٣.

[١٢٥] ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٢٢٤.

[١٢٦] أثر النحاة في البحث البلاغي: ٧١-٧٢، نقلا عن: ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٣٢٤.

[١٢٧] البيت بلا نسبة، وهو في: لسان العرب، مادة «ألف»: ٩/٩، شرح ابن عقيل: ٣/٤٠، همع الهوامع: ٢/٤٦٨.

[١٢٨] ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/٤٠، اللباب في علوم الكتاب: ١/٤٤٩، ٨/٣٩٨، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٣٤٩.

[١٢٩] روح المعاني: ٧/٥٥.

[١٣٠] التحرير والتنوير: ٦/٦٠.

[١٣١] ينظر: أسباب التعدد في التحليل النحوي: ٥.

[١٣٢] ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٩، نزع الخافض في الدرس النحوي: ٣٢.

[١٣٣] الكتاب: ٢/١٣٠.

[١٣٤] الإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٨١.

[١٣٥] ورد ذكر هذا الحديث في كتب التفسير واللغة، ومنها: الكشف والبيان: ١٣٦/٥، البحر المحيط: ١٧٠/٥، اللباب في علوم الكتاب: ٣٥٨/١، وذكر الحافظ الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف: ١٢٧/٢، أنه غريب.

[١٣٦] أسرار العربية: ٢٨٠.

[١٣٧] الجامع لأحكام القرآن: ٩٩/١، وينظر: تفسير النسفي: ٥/١، المحرر الوجيز: ٤٧٢/٥.

[١٣٨] روح المعاني: ٢٢١/١٣.

[١٣٩] المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١٥٠/١.

[١٤٠] المصدر نفسه: ١٦٤/١.

[١٤١] الخصائص: ١٢٥/١.

[١٤٢] التحرير والتنوير: ٤١٨/٢، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٨٤/١، المقتضب: ٣١٧/١.

[١٤٣] ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ٣٨/١، ٦١، ٨٩، ١٣١، ١٦٤، ١٧٢.

[١٤٤] ينظر: ديوانه: ٩٠.

[١٤٥] يعني «قليل» في قول امرئ القيس السابق.

[١٤٦] الكتاب: ٧٩/١.

[١٤٧] الأصول في النحو: ٥٧/١.

[١٤٨] المصدر نفسه: ١٥٣/١.

[١٤٩] الخصائص: ٢٥٩/٣.

[١٥٠] تفسير الرازي: ٧٢٢/١.

[١٥١] البلاغة العالية في آية المداينة: ١٤.

[١٥٢] ينظر: الإمام البقاعي ومنهجه في تأويل بلاغة القرآن: ٣٠٠.

[١٥٣] في ظلال القرآن: ١٢١/٥.

[١٥٤] ينظر: البحر المحيط: ٥٦٥/١.

[١٥٥] المصدر نفسه.

[١٥٦] ينظر: المصدر نفسه.

[١٥٧] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٨٤/١.

[١٥٨] ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١١١/١.

[١٥٩] ينظر: أسباب التعدد في التحليل النحوي: ١٥، ٢٤، ٢٧.

[١٦٠] ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢٥٠/١، التحرير والتنوير: ٢٤٤/٢.

[١٦١] في ظلال القرآن: ٢٣٤/١-٢٣٥.

[١٦٢] المصدر نفسه: ٢٤٤/١.

[١٦٣] الحديث في: السنن الكبرى للبيهقي: ٧٨/٧، التيسير بشرح الجامع الصغير: ٤٧٩.

[١٦٤] ينظر: الكشاف: ٣١٢/١، تفسير الرازي: ٩٤٠/١، الجامع لأحكام القرآن: ١٣٢/٢، ١٩٢، البحر المحيط: ١٦٦/٢، ٢٣٨، تفسير البيضاوي: ٥٣٢/١، تفسير الخازن: ٢٤١/١، تفسير النسفي: ١١٥/١، زاد المسير: ٢٧٨/١، النكت والعيون: ١٩٣/١، ٣٠٣، نظم الدرر: ٤٤٤/١، اللباب في علوم الكتاب: ٢٠٦/٤، ٢٢١، تفسير الجلالين: ٤٨.

[١٦٥] ينظر: البحر المحيط: ١٦٦/٢، النكت والعيون: ١٩٣/١.

[١٦٦] ينظر: تفسير الرازي: ٩٤٠/١، الجامع لأحكام القرآن: ١٣٢/٢، نظم الدرر: ٤٤٤/١، من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم: ٧٢٩-٧٣٠.

[١٦٧] ينظر: البحر المحيط: ١٦٦/٢، اللباب في علوم الكتاب: ٢٠٦/٤.

[١٦٨] الكتاب: ١٥٩/١.

[١٦٩] ينظر: العين: باب العين والزاي والميم: ٣٦٣/١.

[١٧٠] البيت للكميت بن زيد الأسدي، ينظر : ديوانه: ٣٨٦.

[١٧١] ينظر: لسان العرب، مادة «عزم»: ٣٩٩/١٢، تاج العروس، مادة «عزم»: ٨٨/٣٣.

[١٧٢] ينظر: المصدران أنفسهما.

[١٧٣] الحديث في: سنن الترمذي: ١٠٧/٣، وغيره.

[١٧٤] ينظر: روح المعاني: ١٥٢/٢.

[١٧٥] ينظر: تفسير الرازي: ١١٤/٦، اللباب في علوم الكتاب: ٢٠٥/٤.

[١٧٦] تفسير الرازي: ١١٥/٦.

[١٧٧] التحرير والتنوير: ٤٣٣/٢.

[١٧٨] معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٢/١.

[١٧٩] والحديث صحيح، وهو في كتب الحديث، ومنها: فتح الباري: ٤٤٤/٢ باب ما جاء من دعاء النبي ﷺ، السنن الكبرى للبيهقي: ١٠٥/٤، ١١٦.

[١٨٠] والحديث صحيح، وهو في كتب الحديث ومنها: السنن الكبرى للبيهقي: ١٤٠/٣، التيسير بشرح الجامع الصغير: ٥٤٧/١، ٥٤٩.

[١٨١] ينظر: نظم الدرر: ٤٤٤/١.

[١٨٢] ينظر: الدر المنثور: ٣٥٤/٥.

[١٨٣] في ظلال القرآن: ٢٢٩٢/٤-٢٢٩٣.

[١٨٤] ينظر: ديوانه: ٢٠١، برواية: (تلظى عليهم وهي قد شُبّ حَميُها).

[١٨٥] الدر المنثور: ٤٥٩/٥.

[١٨٦] ينظر: البحر المحيط: ١٦٤/٦، الجامع لأحكام القرآن: ٦١/١١.

[١٨٧] الدر المصون: ٥٤٧/٧-٥٤٨.

[١٨٨] ينظر: البحر المحيط: ١٦٤/٦، الجامع لأحكام القرآن: ٦١/١١، روح المعاني: ٤٠/١٦، فتح القدير: ٣١٢/٣.

[١٨٩] العين، باب الزاي والراء والباء: ٣٦٢/٧.

[١٩٠] ينظر: لسان العرب، مادة «زبر»: ٣١٥/٤، تاج العروس، مادة «زبر»: ٣٩٨/١١.

[١٩١] ينظر: لسان العرب، مادة «زبر»: ٣١٥/٤.

[١٩٢] تفسير الرازي: ٩٤٧/١.

[١٩٣] الجامع لأحكام القرآن: ٦٠/١١، وينظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣١٦.

[١٩٤] سبق تخريجه. ينظر هامش رقم ٩٣.

[١٩٥] تفسير أبي السعود: ٢٤٥/٥.

[١٩٦] ينظر: الدر المنثور: ٣٣٩/٤.

[١٩٧] في ظلال القرآن: ١٧٤٥/٣.

[١٩٨] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣٠٦/٨، فتح القدير: ٦١١/٢.

[١٩٩] ينظر: تفسير البيضاوي: ١٨٤/٣، تفسير أبي السعود: ١١٧/٤، تفسير الجلالين: ٢٦٥، التحرير والتنوير: ١٢/١١.

[٢٠٠] ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٨٩/١، التحرير والتنوير: ٣٧١/٦.

[٢٠١] ينظر: الدر المصون: ١٤٥/٦.

[٢٠٢] ينظر: لسان العرب، مادة «نذر»: ٢٠٠/٥.

[٢٠٣] ينظر: الفروق اللغوية: ١١١، ٢٧١.

[٢٠٤] ينظر: لسان العرب، مادة «بشر»: ٥٩/٤، تاج العروس، مادة «بشر»: ١٨٥/١٠.

[٢٠٥] تفسير الرازي: ٧/١٧.

[٢٠٦] في ظلال القرآن: ١٢٤/٤.

[٢٠٧] التحرير والتنوير: ١٢/١١.

[٢٠٨] ينظر: تفسير الرازي: ٦/١٧.

[٢٠٩] ينظر: الدر المنثور: ٢٧٧/٨.

[٢١٠] في ظلال القرآن: ٣٦٩٢/٦.

[٢١١] الدر المصون: ٤٥٣/١٠-٤٥٤، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٨٥/١٨، البحر المحيط: ٣٣٤/٨.

[٢١٢] معاني القرآن: ١٨٣/٣، وينظر: تفسير الرازي: ١١١/٣٠.

[٢١٣] ينظر: الصحاح، مادة «حمم»: ١٨٣/٦، لسان العرب، مادة «حمم»: ١٥٠/١٢.

[٢١٤] ينظر: تنوير المقباس: ١٠٦/٢.

[٢١٥] ينظر: تفسير الرازي: ١١١/٣٠.

[٢١٦] التحرير والتنوير: ١٤٨/٢٩. والبيت ينظر في: ديوانه: ١٩ برواية (لا ألفينك).

[٢١٧] الوقف في العربية: ٥٢، ١٤٧، وينظر: حجة القراءات: ٥٧٣، الجامع لأحكام القرآن: ١٤٦/١٤.

[٢١٨] ينظر: الدر المنثور: ٢١٣/٨.

[٢١٩] في ظلال القرآن: ٣٦١٨/٦.

[٢٢٠] الكشاف: ٥٧٣/٤.

[٢٢١] ينظر: فتح القدير: ٣٥٥/٥.

[٢٢٢] الدر المصون: ٣٧١/١٠.

[٢٢٣] المفردات «عصا»: ٥٠٥.

[٢٢٤] ينظر: تاج العروس، مادة «أمر»: ٦٩/١٠، مختار الصحاح، «الألف»: ٢٠.

[٢٢٥] ينظر: المفردات، «فعل»: ٥٧٥-٥٧٦.

[٢٢٦] ينظر: المصدر نفسه، «أمر»: ٢٩.

[٢٢٧] تفسير البيضاوي: ٢٢٥/٥.

[٢٢٨] الجامع لأحكام القرآن: ١٧٤/١٨، وينظر: فتح القدير: ٣٥٥/٥.

[٢٢٩] تفسير الرازي: ٣٨٧/١٥.

[٢٣٠] الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٢٠.

[٢٣١] الكشاف: ٥٧٣/٤، وينظر: الدر المصون: ٣٧١/١٠، تفسير النسفي: ٢٦٠/٤: اللباب في علوم الكتاب: ١٠٨/١٩.

[٢٣٢] روح المعاني: ١٥٧/٢٨.

[٢٣٣] تفسير ابن كثير: ١٦٨/٨.

[٢٣٤] التحرير والتنوير: ٣٢٨/٢٨.

[٢٣٥] ينظر: الدر المنثور: ٦٧٣/٦.

[٢٣٦] المصدر نفسه: ٦٩٥/٦.

[٢٣٧] تفسير ابن كثير: ٦٤٦/٣.

[٢٣٨] ينظر: في ظلال القرآن : ٢٩٠٢/٥.

[٢٣٩] ينظر: معجم القراءات القرآنية: ١٥٧/٥.

[٢٤٠] ينظر: المحرر الوجيز: ٤١٧/٤.

[٢٤١] ينظر: المصدر نفسه.

[٢٤٢] ينظر: البحر المحيط: ٢٦٢/٧.

[٢٤٣] ينظر: المصدر نفسه.

[٢٤٤] ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٣/٧، المحرر الوجيز: ٢٦٢/٧.

[٢٤٥] ينظر: البحر المحيط: ٢٦٣/٧.

[٢٤٦] ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٢/٧، المحرر الوجيز: ٢٦٢/٧.

[٢٤٧] ينظر: مختصر ابن خالويه: ١٢١.

[٢٤٨] ينظر: العين، باب القاف والصاد والدال: ٥٦/٥.

[٢٤٩] ينظر: لسان العرب، مادة «ظنن»: ٢٧٢/١٣.

[٢٥٠] ينظر: مقاييس اللغة، مادة «ظنن»: ٣٦١/٣-٣٦٢.

[٢٥١] معاني القرآن: ٣٦٠/٢.

[٢٥٢] ينظر: الدر المنثور: ٢٤١/٢.

[٢٥٣] ينظر: تفسير ابن كثير: ٤٣٩/١، الدر المنثور: ١٧٦/٢، أيسر التفاسير: ٣٢٢/١.

[٢٥٤] في ظلال القرآن: ٣٨٦/١.

[٢٥٥] المصدر نفسه.

[٢٥٦] ينظر: تنوير المقباس: ٥٧.

[٢٥٧] ينظر: الكتاب: ٤١٧/١.

[٢٥٨] الجامع لأحكام القرآن: ٥٧/٤.

[٢٥٩] ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٣١٧/٣.

[٢٦٠] دراسات في النحو: ٦٨٠.

[٢٦١] ينظر: الصحاح، مادة «حذر»: ١٨٩/٣، لسان العرب، مادة «حذر»: ١٧٥/٤، مختار الصحاح، مادة «حذر»: ١٦٧.

[٢٦٢] ينظر: العين، باب الحاء والذال والراء: ١٩٩/٣.

[٢٦٣] ينظر: لسان العرب، مادة «حذر»: ١٧٥/٤.

[٢٦٤] ينظر: المحرر الوجيز: ٤٢٦/١.

[٢٦٥] روح المعاني: ١٧١/٣/٢.

[٢٦٦] المصدر نفسه: ١٧٤/٣/٢.

[٢٦٧] المحرر الوجيز: ٤٢٦/١.

[٢٦٨] التحرير والتنوير: ٧٥/٣.

[٢٦٩] تفسير البيضاوي: ٢٧/٢.

[٢٧٠] ينظر: تفسير الرازي: ١٥/٨، الجامع لأحكام القرآن: ٥٨/٤، فتح القدير: ٥٠١/١.

[٢٧١] ينظر: تفسير الرازي: ١٧١/١.

[٢٧٢] ينظر: الدر المنثور: ٤٦/١.

[٢٧٣] في ظلال القرآن: ١٤٨/١.

[٢٧٤] الدر المنثور: ٣٨٥/١.

[٢٧٥] ينظر: البحر المحيط: ١٧٥/١، تفسير البيضاوي: ٤٣٣/١، النكت والعيون: ٢١٣/١، اللباب في علوم الكتاب: ٢٧٢/٣، التحرير والتنوير: ٦٤/٢.

[٢٧٦] سبق تخريجه، ينظر الهامش رقم [١١٠].

[٢٧٧] ينظر: لسان العرب، مادة «صفا»: ٤٦٢/١٤.

[٢٧٨] ينظر: تاج العروس، مادة «مرو»: ٥٢٠.

[٢٧٩] ينظر: البحر المحيط: ٣٦٥/١-٣٦٦، صفوة التفاسير: ٦٤/١.

[٢٨٠] ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٦/١.

[٢٨١] ينظر: النكت والعيون: ٢١٣/١، اللباب في علوم الكتاب: ٥٥٢/١.

[٢٨٢] ينظر: المصدر نفسه: ٢١٤/١.

[٢٨٣] أيسر التفاسير: ١٦٥/١.

[٢٨٤] التحرير والتنوير: ١٢٨/٢.

[٢٨٥] تفسير الرازي: ٦٧٨/١.

[٢٨٦] ينظر: الدر المنثور: ١٠٧/٥.

[٢٨٧] في ظلال القرآن: ٢١٨١/٤.

[٢٨٨] ينظر: تفسير الرازي: ٥٨/٢٠، الجامع لأحكام القرآن: ١٣٥/١٠، البحر المحيط: ٥١٢/٥، الدر المصون: ٢٦٣/٧، التحرير والتنوير: ١٦٧/١٣.

[٢٨٩] ينظر: المفردات، مادة «سلك»: ٣٤٩.

[٢٩٠] ينظر: التحرير والتنوير: ١٦٤/١٣.

[٢٩١] ينظر: المفردات، مادة «سبل»: ٣٢٦-٣٢٧.

[٢٩٢] ينظر: الفصيح: ٢٨٤.

[٢٩٣] ينظر: معاني القرآن: ١٠٩/٢.

[٢٩٤] لسان العرب، مادة «ذلل»: ٢٥٦/١١.

[٢٩٥] الحديث في كتب الحديث، ومنها: السنن الكبرى للبيهقي: ٦٤/٦، التيسير شرح الجامع الصغير: ٥٦/٢.

[٢٩٦] جامع البيان: ٢٤٩/١٧، وينظر: الدر المنثور: ١٤٤/٥.

[٢٩٧] ينظر: معاني القرآن الكريم: للصابوني: ٨٤/٤.

[٢٩٨] ينظر: المفردات، مادة «سلك»: ٣٤٩-٣٥٠.

[٢٩٩] تفسير الشعراوي: ١٩٥٤.

[٣٠٠] ينظر: التحرير والتنوير: ١٦٧/١٣.

[٣٠١] المصدر نفسه.

[٣٠٢] ينظر: الدر المنثور: ٤١٢/٣.

[٣٠٣] ينظر: في ظلال القرآن: ١٣٧٤/٣.

[٣٠٤] ينظر: البحر المحيط: ٣٩٢/٤، تفسير البيضاوي: ٦١/٣، تفسير أبي السعود: ٢٧٤/٣، اللباب في علوم الكتاب: ٣٢٣/٩.

[٣٠٥] الكشاف: ١٥٢/٢.

[٣٠٦] ينظر: لسان العرب، مادة «عجل»: ٤٢٥/١١.

[٣٠٧] ينظر: النكت والعيون: ٢٦٣/٢.

[٣٠٨] ينظر: المفردات، مادة «أمر»: ٢٩.

[٣٠٩] ينظر: النكت والعيون: ٢٦٣/٢.

[٣١٠] ينظر: الكشاف: ١٥٢/٢، اللباب في علوم الكتاب: ١٥٢/٢، نظم الدرر: ١٨١/٣.

[٣١١] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٨٨/٧.

[٣١٢] التحرير والتنوير: ٢٩٦/٨.

[٣١٣] ينظر: الدر المنثور: ٤٩٤/٤.

[٣١٤] في ظلال القرآن: ١٩٨٠/٤.

[٣١٥] ينظر: البحر المحيط: ٢٤٦/٥، تفسير البيضاوي: ٢٨٦/٣، تفسير النسفي: ١٨٧/٢، تفسير أبي السعود: ٢٧٣/٤، اللباب في علوم الكتاب: ٩٤/١١، التحرير والتنوير: ٥٦/١٢.

[٣١٦] سبق تخريجه، ينظر هامش رقم [٩٣].

[٣١٧] الكشاف: ٤٤٠/٢.

[٣١٨] ينظر: لسان العرب، مادة «أمر»: ٢٦/٤.

[٣١٩] ينظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية: ٢٤٦/١٣.

[٣٢٠] محاسن التأويل: ٣٢.

[٣٢١] ينظر: في ظلال القرآن: ٣٠٠/٤.

[٣٢٢] الإعجاز اللغوي والبياني في القرآن الكريم: ٩٧.

[٣٢٣] ينظر: تفسير الشعراوي: ١٦١٦.

[٣٢٤] ينظر: نحو تفسير موضوعي: ١٧٩/١.

[٣٢٥] الإعجاز اللغوي والبياني في القرآن الكريم: ٩٧.

[٣٢٦] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٨٤/٩.

[٣٢٧] ينظر: نظم الدرر: ٥٦/٤.

[٣٢٨] ينظر: الدر المنثور: ٤٩٤/٤.

[٣٢٩] في ظلال القرآن: ١٩٧٣/٤.

[٣٣٠] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٣١/٩، نظم الدرر: ١٩/٤، اللباب في علوم الكتاب: ٢٤/١١.

[٣٣١] سبق تخريجه، ينظر هامش رقم [١٠١].

[٣٣٢] ينظر: المحرر الوجيز: ٣/٢٢٢.

[٣٣٣] إعراب القرآن: ٤٤١.

[٣٣٤] الكشاف: ٢/٤٢١.

[٣٣٥] المحرر الوجيز: ٣/٢٢٢.

[٣٣٦] ينظر: البحر المحيط: ٥/٢٨٤.

[٣٣٧] الجامع لأحكام القرآن: ٩/١٣١.

[٣٣٨] المفردات، مادة «طرح»: ٤٥٠.

[٣٣٩] تفسير ابن كثير: ٤/٣٧٢.

[٣٤٠] تفسير الخازن: ٣/٢٦٥، وينظر: السراج المنير: ٢/٧٥.

[٣٤١] الجامع لأحكام القرآن: ٩/١٣١.

[٣٤٢] التحرير والتنوير: ١٢/٢٥.

ثبت المصادر والمراجع

١. أثر النحاة في النحو البلاغي: د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، الفجالة، ١٩٧٥م.

٢. أسباب التعدد في التحليل النحوي: د. محمود حسن الجاسم، د.ت.

٣. أسرار البلاغة: الشيخ الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧٤هـ)، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٤. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٥. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٦. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي الدمشقي (ت ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٧. الإعجاز البياني في القرآن الكريم: د. حكمت الحريري، كلية التربية، جامعة إب، اليمن، د.ت.

٨. إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٩. إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (ت ٣١١هـ): تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.

١٠. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيْد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٩م.

١١. الإمام البقاعي ومنهجه في تأويل بلاغة القرآن: محمد توفيق محمد سعد الأستاذ في جامعة الأزهر، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٢. الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: علي بن عدلان الموصلي النحوي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥.

١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ت.

١٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٥. أيسر التفاسير: أسعد حومد، موقع التفاسير، د.ت.

١٦. الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق موسى بناي العكيلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٢م.

١٧. الإيضاح في علوم البلاغة: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق الشيخ بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٤، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٨. البحر المحيط: محمد بن يوسف المشهور بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٩. البلاغة العالية في آية المداينة، كتاب منشور على موقع الموسوعة الشاملة، الإصدار الرابع، د.ت.

٢٠. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.

٢١. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركائه، د.ت.

٢٢. تجديد النحو: د. شوقي ضيف، مؤسسة البلاغ، بيروت، ١٩٨٢م.

٢٣. التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٤. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٥. التطبيق النحوي: د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٢، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٦. تفسير ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق محمود حسن، دار الفكر، بيروت، الطبعة الجديدة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢٧. تفسير أبي السعود المسمى «إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم»: محمد بن محمد العمادي (ت ٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٢٨. تفسير البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة للنشر، ط٤، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٩. تفسير البيضاوي المعروف بـ«أنوار التنزيل وأسرار التأويل»: ناصر الدين أبو الخير الشيرازي البيضاوي (ت ٦٩١هـ)، أعده محمد بن عبد الرحمن المرعشي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

٣٠. تفسير الجلالين: جلال الدين المحلي (ت ٨٦٤هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار المعرفة، بيروت، مطبعة الملاح، دمشق، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٣١. تفسير الخازن المسمى «لباب التأويل في معاني التنزيل»: علاء الدين علي بن محمد البغدادي الشهير بالخازن (ت ٧٤١هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٢. تفسير الرازي المسمى «التفسير الكبير ومفاتيح الغيب»: محمد فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٣٣. تفسير النسفي المسمى «مدارك التنزيل وحقائق التأويل»: عبد الله بن أحمد أبو البركات النسفي (ت ٧١٠هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٨٢م.

٣٤. تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: تأليف الفيروز آبادي (٨١٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيورت، لبنان، د.ت.

٣٥. تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٣٦. توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد حسن بن قاسم بن علي المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي بن سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٣٧. التيسير بشرح الجامع الصغير: الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي (ت ٩٥٢هـ)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٩٨م.

٣٨. جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق أحمد بن محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٣٩. جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ٢٠٠١م.

٤٠. الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

٤١. الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٤٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤٣. حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤٤. حروف الإضافة في الأساليب العربية: يوسف نمر ذياب، الموسوعة الصغيرة، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٢م.

٤٥. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٤٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٤٧. الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.

٤٨. دراسات في النحو «مقالات»: صلاح الدين الزعبلاوي، موقع اتحاد كتاب العرب، د.ت.

٤٩. دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥٠. الدرر السنية في الأجوبة النجدية «علماء نجد الأعلام»: تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط٦، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٥١. ديوان امرئ القيس: تقديم وشرح وتعليق د. محمد حمود، دار الفكر اللبناني، ط١، ١٩٩٥م.

٥٢. ديوان جرير بن عطية: تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، ط٣، د.ت.

٥٣. ديوان السري الرفاء: تحقيق ودراسة حبيب حسين الحسني، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١م.

٥٤. ديوان الفرزدق: شرح عبد الله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، ط١، ١٣٥٤هـ-١٩٣٦م.

٥٥. ديوان كعب بن مالك الأنصاري: دراسة وتحقيق د. سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٥٦. ديوان الكميت بن زيد الأسدي: جمع وشرح وتحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٥٧. ديوان المتلمس الضبعي، برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٥٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل محمود الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

٥٩. زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٦٠. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

٦١. السراج المنير: شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

٦٢. سنن الترمذي «الجامع الصحيح»: محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٦٣. السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدرآباد، ط١، ١٣٤٤هـ.

٦٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٦٥. شرح أشعار الهذليين: صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د.ت.

٦٦. شرح ديوان كعب بن زهير: صنعة أبي سعيد السكري، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

٦٧. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الإستِراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ)، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٦٨. شرح الكافية الشافية: ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: علي محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٦٩. شرح المفصل: ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٧٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٧١. شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

٧٢. شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي: جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٧٣. الصحاح «تاج اللغة وصحيح العربية»: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

٧٤. صفوة التفاسير: محمد بن علي الصابوني، دار الصابوني، مكة المكرمة، ط٤، ١٩٩٨م.

٧٥. ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد بن عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٧٦. ظاهرة التخفيف في النحو العربي: د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٧٧. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

٧٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري: شهاب الدين أبو الفضل احمد بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٧٩هـ.

٧٩. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت، بلا ت.

٨٠. الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٤٠٠هـ)، علق عليه ووضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٨١. الفصيح: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق ودراسة د. عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

٨٢. في ظلال القرآن: سيد قطب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٣٥، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٨٣. القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، دار الجيل، بيروت، د.ت.

٨٤. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.

٨٥. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

٨٦. الكشف والبيان: أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم النيسابوري (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور ومراجعة الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٨٧. الكليات: أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٨٨. اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤١هـ)، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

٨٩. اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت بعد ٨٨٠هـ)، تحقيق عادل موجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٩٠. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، د.ت.

٩١. مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن مثنى البصري (ت ٢١٠هـ)، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٩٢. محاسن التأويل: محمد جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٧م.

٩٣. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٩٤. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، المطبعة الجديدة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٩٥. مختصر في شواذ القرآن «القراءات» من كتاب البديع لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): عنى بنشره ج. برجشتراسر، دار الهجرة، د.ت.

٩٦. المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٩٧. مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م.

٩٨. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مكتبة التراث، القاهرة، د.ت.

٩٩. مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بغداد، ١٩٨١م.

١٠٠. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض أحمد الفوزي، جامعة الرياض، السعودية، شركة الطباعة العربية، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٠١. معاني القرآن: الفرّاء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار السرور، د.ت.

١٠٢. معاني القرآن الكريم: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق محمد بن علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٠٣. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه الأستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، د.ت.

١٠٤. معجم القراءات القرآنية، مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء: د. أحمد مختار عمر، د. عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٠٥. معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٠٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: محمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.

١٠٧. مفاتيح العلوم: الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ)، مصر، ١٣٤٢هـ.

١٠٨. مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بغداد، ١٤٠٠هـ-١٩٨١م.

١٠٩. المفردات في غريب القرآن: الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني (ت ٥٠٢هـ)، أعده د. محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م.

١١٠. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١١١. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

١١٢. المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري ود. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، إحياء التراث الإسلامي، ١٩٧١م.

١١٣. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، انتشارات استقلال، طهران، ط٢، د.ت.

١١٤. نحو تفسير موضوعي: محمد الغزالي، دار نهضة مصر، ط١، د.ت.

١١٥. نحو المعاني: د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، د.ت.

١١٦. النحو الوافي: الأستاذ عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٤، ١٩٧٣م.

١١٧. نزع الخافض دراسة في عوامل النصب في التراث النحوي: د. إبراهيم بركات، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.

١١٨. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبو الحسين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق عبد الرزاق غالب مهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١١٩. النكت والعيون: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

١٢٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، د.ت.

١٢١. الوقف في العربية: د. محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

الرسائل الجامعية والبحوث العلمية:

١. الاشتغال في القرآن الكريم: طه شداد حمد الهيتي، رسالة ماجستير، جامعة الأنبار/ كلية التربية، ٢٠٠١م.

٢. نزع الخافض عامل نحوي مطرد للنصب: عبد الحميد السيد، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، م٤، ع١٣، ١٩٨٤م.

٣. نزع الخافض في الدرس النحوي: حسين بن علوي بن سالم الحبشي، رسالة ماجستير، جامعة حضرموت/ اليمن، كلية التربية، المكلا، ١٤٢٥هـ.

٤. المنصوب على نزع الخافض: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع١١٦، ١٤٢٢هـ.

٥. من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم: د. الأنصاري، مجلة جامعة أم القرى، لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٦، ع٢٨، شوال، ١٤٢٤هـ.